



DABANGA
راديو دبقا

دبقا - راديو تلفزيون أونلاين

المبادئ التوجيهية التحريرية

محدث 2022





تمهيد

تم البحث في هذه المبادئ التوجيهية التحريرية وكتابتها ونشرها من قبل إعداد دبنقا: راديو - تلفزيون - أونلاين (Dabanga : Radio - TV - Online).

دبنقا: راديو -تلفزيون - أونلاين (المعروف أيضًا باسم "دبنقا") هو إذاعة سودانية مستقلة تبث الأخبار والمعلومات، ومؤسسة نشر عبر الإنترنت.

أسس دبنقا عام 2008 لتغطية أزمة دارفور ثم توسّع ليغطي جميع أنحاء البلاد.

من خلال راديو الموجات القصيرة والبث التلفزيوني بالأقمار الصناعية والمنصات الإلكترونية، يعدّ دبنقا علامة تجارية إعلامية موثوقة اكتسبت جمهورًا واسعًا ومتنوعًا وتتمتع بقوة خاصة لناحية خدمة المجتمعات التي تعاني من التهميش وتلك التي يصعب الوصول إليها.

يلتزم دبنقا بالعمل كحلقة معلومات وتواصل حيوية بين المواطنين والمسؤولين في السلطة. من هذا المنطلق، تركز برامج دبنقا على تثقيف الناس عن الديمقراطية، وتوفير مساحة للنقاش المستنير، ومحاسبة من هم في السلطة. دبنقا متخصص في إعداد التقارير حول حقوق الإنسان والصحة والنوع الاجتماعي والشباب والعدالة الانتقالية والمجتمع المدني.

الرؤية والمهمة والقيم

الرؤية: سودان ديمقراطي تسود فيه الحرية والسلام والعدالة، وتكرّس فيه حقوق الإنسان، لا سيما الحق في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

المهمة: أن يكون دبنقا دارًا إعلامية للخدمة العامة تستخدم منصات متعددة لتتوجه إلى جميع السودانيين وتتيح للولايات والمناطق كلها المشاركة في تبادل المعرفة والأخبار والمعلومات.



القيم: يلتزم دبنقا بقيم الصحافة المهنية. فنحن نسعى جاهدين إلى الحياد من خلال:

- **الدقة - في نقلنا للوقائع والآراء.**
- **العدل - في تمثيل جميع الزوايا ووجهات النظر في تقاريرنا، وتوفير منصة مفتوحة للجميع.**
- **الاستقلالية - في جميع أنشطتنا، لا نتأثر بالهيئات الخارجية أو المصالح الحزبية.**
- **الموثوقية - في الحرص على إعداد تقارير متسقة على منصات متعددة متاحة في جميع الأوقات.**

دبنقا: راديو - تلفزيون - أونلاين يعرب عن امتنانه لعدد من المؤسسات الإخبارية العالمية لتزويده بالأبحاث والمنشورات، بما في ذلك بي بي سي والجزيرة والتحالف الإعلامي العام.

نُشرت الطبعة الأولى في تموز/يوليو 2021

محدث 2022



مقدمة وفهرس

جمهورنا يثق بعملنا.

تشكل هذه المبادئ التوجيهية أداةً هدفها الحرص على أن نُؤدي عملنا بشكل صحيح وأن تكون جميع برامجنا ومحتوياتنا دقيقة وعادلة ومستقلة. لا تُعتبر هذه المبادئ التوجيهية قانونًا بحد ذاته ولكن من شأنها توجيه المراسلين عند تغطيتهم القضايا التي تؤثر على مجتمعاتنا، بحيث ننتقد في عملنا بأعلى المعايير الممكنة. هذه وثيقة عامة ستساعد المتأثرين بعملنا والمشاركين فيه على فهم الموقف التحريري لدبنا.

الفصول:

1. مدونة الأخلاقيات
2. الدقة
3. الحياد والحياد الواجب
4. الإنصاف
5. الاستشارة والإحالة
6. الخصوصية
7. الجرائم والتصرفات المعادية للمجتمع
8. الأطفال
9. السياسة والسياسة العامة
10. الحرب والطوارئ والتظاهرات والاضطرابات المدنية
11. الدين
12. النزاهة والاستقلالية التحريرية
13. مشاركة الجمهور
14. إجراءات تقديم الشكاوى
15. وسائل التواصل الاجتماعي
16. القانون واللوائح التنظيمية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالإعلام في السودان
17. فهرس المصطلحات



الفصل الأول - مدونة الأخلاقيات

يقدم دبنقا أخبارًا ومعلومات مستقلة لضمان أن يكون الجميع، أينما كانوا في السودان، على دراية بالقضايا التي تؤثر على حياتهم.

نحن نؤمن بأن التقارير العادلة والدقيقة والمستقلة والموثوقة ستساعد في تعزيز تبادل المعلومات والتفاهم في جميع أنحاء البلاد.

تتنمي جماهير البرامج والمحتويات التي ينتجها دبنقا إلى جميع فئات المجتمع - النافذين والميسورين وكذلك المستضعفين والذين ليس لديهم منصة أو صوت في بلدنا.

يسعى كل فرد من العاملين في دبنقا إلى إنتاج برامج ومحتوى بأعلى المعايير التحريرية الممكنة. هذا موصوف في مدونة قواعد السلوك لدبنقا التي تعدّ جزءًا لا يتجزأ من سياسات وإجراءات التوظيف المطبقة على الصحفيين ومُعدي البرامج لدينا في جميع الأوقات، بما في ذلك خلال إجازة الغياب أو خارج أوقات العمل.

يسترشد عملنا بقيمتنا وخبرتنا وبالمعايير المقبولة دوليًا للممارسة المهنية، وبمدونة الأخلاقيات المقدمة في هذا الفصل.

تهدف مدونة قواعد السلوك هذه إلى حماية تجرّد دبنقا وحياده ونزاهة تقاريره.

مبادئنا التوجيهية

يؤمن دبنقا بأنه يحق للناس والأفراد تكوين صورة موضوعية عن القضايا التي تؤثر على حياتهم من خلال المعلومات الدقيقة والشاملة. سيسمع جمهورنا ويرى ويقرأ مجموعة متنوعة من الآراء الأساسية وذات الصلة بتلك القضايا. يدرك صحفيوننا ومعدّو برامجنا أن لديهم مسؤولية تجاه شعب السودان في مشاركة ونشر وبث أخبار ومعلومات عادلة ودقيقة وموثوقة.



دبنقا هي مؤسسة بث ونشر مستقلة تقدم أخبارًا ومعلومات عادلة وغير منحازة ودقيقة وصادقة. نعتزم إطلاع جمهورنا على مسألة أو قضية معينة من كافة جوانبها وتسلط الضوء على الخلافات.

دبنقا مستقلة من الناحية التحريرية وغير تابع لأي حكومة أو حزب سياسي أو جماعة مسلحة. ولا يتبنى موظفو إنتاج الأخبار والبرامج لدينا أي موقف تحريري في تقاريرهم ونشرهم وبنهم.

يرتكز عملنا على قيمة جوهرية وهي أن للصحفيين الحق والواجب في الاستفسار بحرية عن جميع الأحداث والقضايا التي تؤثر على الحياة العامة في السودان. ونحن نؤمن في حماية مصادر الصحفيين.

يحترم الصحفيون ومعدّو البرامج الخصوصية والحقوق الشخصية على الدوام. وتدرك دبنقا أن أي تدخل يجب أن تكون مبررًا بالمصلحة العامة الحقيقية وخدمة الخير العام.

يتحقق صحفيونا ومعدّو برامجنا من المعلومات للتأكد من صحتها. وستكون قصصنا ومحتوياتنا دقيقة، وسنكون دائمًا واضحين بشأن مصادر الوقائع والآراء. وإذا صدر عنا خطأ، سنعمد إلى تصحيحه بسرعة.

لا نسمح للاعتبارات الإعلانية أو التجارية أو السياسية أو الشخصية بالتأثير على عمليات صنع القرارات التحريرية لدينا.

الفصل الثاني - الدقة

تقدّم دبنقا للجمهور وصفًا ذكيًا ومطلّعًا للقضايا لتمكينه من تكوين وجهات نظره الخاصة. يجب التدقيق في المعلومات التي يتم بثها أو نشرها والتحقق من صحتها. تُعرض الآراء بوضوح، وينبغي إسنادها إلى أصحابها، وإذا كانت مثيرة للجدل، ينبغي أيضًا بث أو نشر آراء أو أدلة أو نتائج بديلة عنها.

على الصحفيين والمنتجين أن يفهموا أن هدفهم هو البحث عن الحقيقة والتأكد من دقة الأخبار والبرامج والمحتوى المعروض عبر الإنترنت باستخدام الحقائق والمعلومات ذات الصلة.

جمع المواد

يجب على الصحفيين ومعدّي البرامج:

- أن يحاولوا مشاهدة الأحداث وجمع المعلومات بشكل مباشر. وإذا لم يكن ذلك ممكنًا، من المهم أن تكون المصادر مباشرة، ويجب عند الضرورة التحقق من أقوالها من خلال مصادر أخرى. يجب أن تُنسب جميع المعلومات المستمدة من المصادر المباشرة إلى أصحابها - أي إلى المصدر الذي جاءت منه المعلومات.
- أن يحاولوا عدم الاعتماد على مصدر واحد. أما إذا كان ذلك هو الخيار الوحيد، فيجب تسمية هذا المصدر وتسجيل ما يقال. ويناقش فريق التحرير أي قرار يتعلق بعرض قصة مستندة إلى مصدر مجهول وغير رسمي (ليس للنشر)، وتعود الكلمة الأخيرة إلى رئيس التحرير الذي يمكنه أيضًا استشارة المجلس الإشرافي والمحامي.
- أن يعتمدوا على تقارير وكالات الأنباء الصادرة عن وكالات وطنية أو دولية موثوقة فحسب. تقوم الممارسة الفضلى في هذا المجال على التحقق من تفاصيل القصة مع أكثر من وكالة واحدة. وفي حال عدم التأكد من التفاصيل، يجب تسمية الوكالة على أنها مصدر القصة.
- أن يسجلوا المقابلات مع المصادر كلما أمكن ذلك. لا يعني ذلك أنه يجب عليك بث أو نشر المادة، ولكنه يضمن لك الحصول على سجل دقيق عما قيل. إذا كان المصدر لا يريد أن

يتم تسجيله، فيجب تدوين ملاحظات خطية دقيقة ومؤرخة بالكامل، على أن يتم تدوين هذه الملاحظات في دفتر ملاحظات مناسب والاحتفاظ بها لمدة ثلاث سنوات.

- أن يحرصوا على عدم تقديم الرأي كحقيقة مطلقاً وإسناد جميع مواد المصادر إلى أصحابها.

التعامل مع مواد البث والنشر

- يجب أن تكون عناصر النشرات الإخبارية والبرامج والمحتوى عبر الإنترنت مؤلفة حصراً من مواد صوتية وصور فوتوغرافية وصور ونصوص تم جمعها وتسجيلها والتدقيق فيها والتحقق من صحتها من قبل الصحفي.
- عند وجود حاجة واضحة إلى استخدام نصوص و/أو صور و/أو مواد صوتية من أي مصدر خارجي، ينبغي إسناد الفضل بشكل مناسب وواضح. إن بث أو نشر أي عنصر من دون إسناد هذا الفضل يعني تبني عمل الآخرين على أنه عمل شخصي – وهو بعبارة أخرى انتحال.
- يطلب الصحفيون الإذن قبل استخدام أي مادة من أي مصدر خارجي.
- من المهم أن يقوم الصحفيون الذين ينتجون المحتوى للموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي بالتحقق من أصل الصور و/أو مقاطع الفيديو قبل تحميلها. ويجب أن يكونوا متأكدين من أنه لم يتم التلاعب بالصور، ولكن إذا كانت هذه هي الحال، فيجب الرجوع إلى رئيس التحرير لمناقشة الحاجة إلى الإشارة إلى المحتوى بوضوح على هذا الأساس.

التحقق من المساهمين

- عند تغطية القصص المثيرة للجدل، قد يكون من الضروري تقييم ما إذا كان المساهم موثقاً وصادقاً. لذا يُنصح بالحصول على:
- أدلة موثقة للتحقق من هويته وقصته
 - أدلة من أشخاص آخرين غير الذين اقترحهم المساهم



- إعلان ذاتي عن المعلومات الشخصية التي قد تؤدي إلى تشويه سمعة المحطة الإذاعية، على سبيل المثال إدانة جنائية أو انتماء سياسي – مثلاً، إذا كان أحد المساهمين مداناً بتهمة جنائية، يجب أن يكون راضياً عن ذكر ذلك

ليس من الجيد الترويج لمشاركة الأشخاص في برامج واقعية وإخبارية أو تحقيقات صحفية مكتوبة.

فقد يؤدي ذلك إلى استجابة مجموعة أشخاص اختاروا أنفسهم بأنفسهم ولا يمثلون الشرائح المطلوبة.

يجب على الصحفي أيضاً أن يحذر من الأشخاص الذين يستجيبون بسرعة كبرى. فقد يكون لديهم أجندة معينة ويقعون في فخ المبالغة.

تدوين الملاحظات

يجب على الصحفيين ومُعدّي البرامج:

- أن يقوموا دائماً بتدوين ملاحظات دقيقة وموثوقة ومعاصرة (في الفترة المعنية) عن جميع المحادثات البحثية المهمة والمعلومات الأخرى ذات الصلة.
- أن يحتفظوا بسجلات عن جميع الأبحاث يمكن لفريق الإنتاج الوصول إليها بسهولة للتدقيق في الحقائق، خصوصاً خلال كتابة البرامج النصية. كقاعدة عامة، يجب على الصحفيين الاحتفاظ بجميع دفاتر الملاحظات لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
- عند استخدام مصدر مجهول، لا ينبغي أن يكشف أي مستند أو ملف معلوماتي أو سجل آخر عن هوية المصدر.

تدقيق الحقائق

يجب التدقيق في المعلومات والحقائق والوثائق والتحقق منها، لا سيما تلك الموجودة عبر الإنترنت. قد يشمل ذلك التأكيد مع فرد أو مؤسسة على أنه نشر المعلومات وأنها دقيقة. فحتى المواد الأكثر إقناعاً على الإنترنت قد لا تكون ما تبدو عليه.



تحديد المصادر

تحدد دبنا مصادر المعلومات والمساهمين المهمين ويعرض مؤهلاتهم حتى يتمكن المستمعون والمشاهدون والقراء من تقييم مكانتهم.

المصادر المجهولة و"غير الرسمية/المعدّة للنشر"

أحياناً، وفي حالات نادرة، لن تكون المعلومات التي يحتاج الجمهور إلى معرفتها متاحة إلا من خلال مصادر مجهولة أو مساهمين مجهولين، ويكون ذلك عموماً على أساس "غير رسمي/معدّ للنشر".

فمن الممكن أن يوافق أحد المساهمين على التحدث إلى المراسل "بشكل غير رسمي"، وقد يعود ذلك إلى أنه غير مصرّح له بالتحدث إلى وسائل الإعلام، أو ربما إلى أنه مستعد لتقديم معلومات حول قضية ما لتمكين الصحفي من فهم خلفية قصة إخبارية بشكل أفضل، لكنه لا يرغب في إجراء مقابلة رسمية.

إذا وافق أحد المساهمين على التحدث "بشكل غير رسمي"، يجب أن يفهم أنه بالرغم من عدم تسجيل المقابلة، يمكن استخدام المعلومات التي يقدمها في قصة إخبارية. ويجب أن يفهم كل من الصحفي والمساهم بوضوح أنه يمكن استخدام المعلومات، حتى لو لم يتم إدراج اسم المساهم ومنصبه في القصة الإخبارية.

تُعد حماية المصادر مبدأً أساسياً من مبادئ الصحافة. فإذا وعد الصحفي شخصاً ما بإبقاء هويته سرية، يجب أن يكون واثقاً من قدرته على الالتزام بهذا الوعد. ويعني ذلك، إذا لزم الأمر، أن يكون مستعداً لدخول السجن من أجل حماية مصدره.

كما يعني أن الصحفي مسؤول عن حماية مصدر المعلومات السري. لا يمكن الوعد بالحفاظ على السرية وتأمينها ثم حجبها لاحقاً بما يتسبب بموقف قد تنكشف فيه هوية ذلك الشخص.



عند القبول بالتحفظ على هوية المصدر في المقابلة، يجب أن يتم الاتفاق مع المصدر حول الطريقة التي يرغب بأن يتم وصفه بها. وينبغي أن يتم ذلك بشكل يقدم للمستمعين معلومات كافية ليكوّنوا رأياً حول صحة ما يقوله.

يُنصح بإبلاغ رئيس التحرير بهوية أي مصدر مجهول؛ ولكن يجب أن يعطي المصدر المجهول موافقته على ذلك.

يجب على الصحفي تجنب الحديث عن المصادر السرية داخل مكان العمل وخارجه. وقد يكون من الضروري التأكيد من عدم قدرة العائلة والأصدقاء والمستمعين بشكل عام على التعرف على الضيف. فيمكن مثلاً تشويه صوته، ولكن التشويه الإلكتروني قابل للخرق. لذا قد يكون من الأفضل جعل شخص آخر ينطق بكلمات الضيف، وهو ما يُعرف باسم "التعليق الصوتي".

تغطية الادعاءات

يجب عدم بثّ أي تقارير مرتجلة (بدون نص) عن المزاعم في نشرات الأخبار أو البرامج. وإذا كان من المقرر استخدام "تقرير ثنائي الاتجاه" مباشرةً على الهواء، يجب أن يكتب المراسل الأسئلة والأجوبة وأن يوافق عليها رئيس التحرير.

إذا كان الادعاء خطيراً أو صادراً عن مصدر واحد غير مسمّى، يجب توخي الحذر. ويعود القرار بشأن البثّ أو النشر إلى رئيس التحرير، الذي يمكنه أيضاً استشارة المجلس الإشرافي والمحامي.

يجب أن يأخذ قرار رئيس التحرير بعين الاعتبار:

- ما إذا كانت القصة ذات أهمية كبيرة للرأي العام
- إذا كان المصدر يتمتع بمصداقية وموثوقية مثبتة وهو في وضعية تسمح له بأن يكون على دراية كافية بالأحداث التي سيتم التطرق إليها
- أي مسائل قانونية



- المخاوف المتعلقة بسلامة صاحب الادعاءات ودبنقا بشكل عام في بث تلك الادعاءات
- ما إذا كان قد طُلب من الأشخاص المعنيين أو المنظمات المعنية الرد على الادعاءات الخطيرة
- المسائل الحساسة والشخصية، مثل ما إذا كان الادعاء الخطير قد حصل أو أثبت "بشكل غير رسمي"
- يجب كتابة نص الادعاءات المقدمة من مصدر مجهول بدقة لتبيان:
 - طبيعة الادعاء
 - أن الادعاء صادر عن مصدر مجهول وليس عن محطة إذاعية
 - ما إذا تم تأكيد الادعاء بشكل مستقل

مواد الأرشيف

عند إعادة بث البرامج أو الربط بمقالات منشورة سابقاً عبر الإنترنت، من المهم التأكد من أن الحقائق لا تزال ذات صلة بالسياق الراهن وأن مواقف المشاركين لم تتغير. وفي حال وجود دعوى قضائية جارية، قد لا تكون إعادة البث أو إعادة النشر مناسبة.

إعادة تنظيم الأحداث

في البرامج الوقائية والإخبارية، لا ينبغي إعادة تنظيم الأحداث المهمة والمثيرة للجدل أو إعادة تمثيلها. بعبارة أخرى، لا تخلق و/أو تسجل مؤثرات صوتية أو محادثات مزيفة.

تقارير الإحصائيات والمخاطر

يجب تغطية الإحصائيات والمخاطر في سياقها تفادياً لإقلاق المستمعين بدون داعٍ، لا سيما في ما يتعلق بالمسائل الصحية أو الجرائم.

يجب على الصحفيين عدم المبالغة أو تعمّد الإثارة من أجل إحداث أثر.



من المهم أيضاً مراعاة الوقع العاطفي الذي يمكن أن تتركه القصص الشخصية على التصورات المتعلقة بالمخاطر. إذا كانت وجهة نظر المساهم تتعارض مع رأي الأغلبية العلمية أو المهنية، يجب توضيح ذلك.

إذا كانت القصص التي يتم بثها وتلك التي يتم عرضها عبر الإنترنت تحتوي على إحصاءات، من المهم أن تُنسب الأرقام إلى أصحابها وأن تُشرح بوضوح ويتم التحقق منها، وأن يتم الطعن فيها إذا كان ذلك مناسباً.

تصحيح الأخطاء

يجب دائماً إخطار فريق التحرير الأقدم عند وقوع خطأ ما. ومن الأفضل عادةً الاعتراف بالأخطاء الوقائية الجسيمة وتصحيح الأغلط بسرعة ووضوح. وتتمثل إحدى الطرق الفعالة للقيام بذلك في الإعلان عن الخطأ وكذلك تصويبه. ولكن في حالة بث خطأ تشهيري (افتراضي)، قد تحتاج إلى استشارة محامٍ بشأن الصياغة حتى لا تخاطر بتكرار القذح.

التحقق من البرامج والمحتوى عبر الإنترنت

إذا تم تسجيل برنامج أو عنصر أو مقال أو كتابته قبل فترة معينة من البث أو النشر، يجب التحقق منه للتأكد من عدم تغير الأحداث. ومن الأمثلة على ذلك وفاة أحد المساهمين أو إدانة جانٍ أو حدوث تغييرات كبيرة في الحياة.

الفصل الثالث - الحياد والحياد الواجب

يجب أن تكون دبंगा عادلاً ومنفتحاً عند فحص الأدلة وتقييم جميع الحقائق المادية.

يجب أن يكون الصحفيون ومعدّو البرامج على دراية بضرورة أن يكونوا موضوعيين ومنصفين عند إعداد التقارير والبرامج أو إنتاجها أو عرضها أو كتابتها.

يقع التوازن والإنصاف في صميم ما نقوم به، ويجب أن يوفر المحتوى الخاص بنا مجموعة واسعة من وجهات النظر لتزويد الجمهور بما يحتاج إلى معرفته حول أي قضية. هكذا، يمكن للصحفيين والمنتجين الحرص على عرض جميع الجوانب في مسألة أو قضية معينة.

ولكن ذلك لا يتطلب عرض كل حجة أو جانب من الحجة في كل مناسبة أو تقسيم الحيز الزمني بالتساوي بين وجهات النظر المختلفة – وهذا ما يُعرف بالحياد الواجب.

المواضيع المثيرة للجدل

قد تشمل هذه المواضيع شئوئاً تهّم السودان بأكمله مثل الانتخابات أو السلام أو محادثات المصالحة أو التشريعات الحكومية الجديدة، وقد تعني أيضاً القضايا الاجتماعية أو السياسية أو الرعوية على المستوى المحلي ومستوى الولاية.

يجب إيلاء الاعتبار الواجب لمجموعة كبيرة من الآراء ووجهات النظر في الفترة التي يكون فيها الموضوع المثير للجدل ناشطاً. يتعين التمييز بوضوح بين الرأي والواقع. ويجب إسناد كل الآراء إلى أصحابها – حيث ينبغي أن يوضح الصحفي من أدلى بالتعليقات.

عندما تكون القضايا المعنية مثيرة للجدل إلى حد كبير و/أو عندما يُتوقع حدوث لحظة حاسمة في الجدل، قد يكون من الضروري التأكيد من عرض جميع وجهات النظر الرئيسية في المخرجات، أي ضمن برنامج أو عنصر واحد.

عند الاستماع إلى البرامج والنشرات الإخبارية أو قراءة مقال عبر الإنترنت، يجب ألا يكون الجمهور قادرًا على اكتشاف الآراء الشخصية لأي مقدم أو مراسل.

عندما تكون دبنقا أو محتواها هو القصة

يجب أن تبقى التغطية دقيقة ونزيهة وعادلة. من المهم ألا يتم التشكيك في حياد دبنقا. ولا ينبغي الإشارة إلى المنظمة على أنها "نحن" أو المحتوى على أنه "خاص بنا". ولا بد من وجود فصل تحريري واضح بين الشخص الذي يقوم بتغطية القصة والشخص الذي يمثل دبنقا.

الحياد ضمن السلسلة الواحدة وعلى مر الوقت

إذا كنت تخطط لسلسلة من البرامج أو مقالات التحقيق حول موضوع معين، يمكن تحقيق الحياد في عدد من البرامج أو مقالات التحقيق. على سبيل المثال، يمكن لبرنامج أو مقال تحقيق أن يقدم الحجج المؤيدة لدفع مهر مرتفع بينما يقدم برنامج أو مقال آخر الحجج المؤيدة لدفع مهر منخفض. ولا بد من توضيح نية تحقيق الحياد في سلسلة ما للمستمع عند بث العنصر الأول أو نشره.

الآراء الشخصية والبرامج والمقالات المؤلفة

يمكن أن تتراوح وجهات النظر الشخصية من الآراء الشديدة الانحياز الخاصة بمنظم حملة ما، مرورًا بالآراء الخاصة باختصاصي أو محترف، كأكاديمي أو عالم، وصولًا إلى آراء المستمعين الفرديين.

من شأن وجهات النظر هذه أن تثري الفهم والنقاش العام، فقد تشكل فرصة أمام الجمهور ليسمع ويرى ويقرأ وجهات نظر جديدة ومبتكرة حول القضايا المعروفة.

لا بد من الإشارة بوضوح إلى هذا المحتوى أو البرامج مسبقًا. يعني ذلك أنه يجب علينا إخبار الجمهور قبل بث وجهات النظر وربما بعد ذلك.



إذا كان الموضوع مثيرًا للجدل ويتناول السياسة العامة أو جدلاً سياسيًا أو رعويًا، يجب على دبنقا:

- احترام دقة الوقائع
- تمثيل وجهات النظر المعارضة بشكل عادل عند الاقتضاء
- توفير فرصة للرد عند الاقتضاء، على سبيل المثال، من خلال مناقشة أو برنامج مديبر مسبقًا أو منتدى تعليقات خاضع للإشراف.
- التأكد من إدراج مجموعة واسعة بما فيه الكفاية من الآراء ووجهات النظر في برامج مماثلة أو عناصر مكتوبة، وضمن إطار زمني مناسب.
- يجب على موظفي دبنقا عدم تقديم برامج تطرح آراء شخصية حول مواضيع مثيرة للجدل.



الفصل الرابع - الإنصاف

يجب أن نكون دائمًا منصفين مع مَنْ يجري معهم المقابلات ومع المساهمين والجمهور.

يجب أن تكون دبنا منفتحةً وصادقةً ومباشرةً في التعامل مع المساهمين والجمهور.

ستكون هذه هي الحال ما لم تكن ثمة مصلحة عامة واضحة للقيام بخلاف ذلك، أو حاجة إلى النظر في القضايا القانونية الهامة أو قضايا السرية. وعادةً ما يكون الأشخاص قد وافقوا على المساهمة في المحتوى. في حال وجود ادعاءات، يجب أن يتمتع الأفراد أو المنظمات المعنية عادةً بحق الرد.

المساهمون والموافقة المطلعة

تعني طبيعة المحطة الإذاعية أنه من غير العملي الحصول على موافقة خطية من الأشخاص المشاركين في النشرات الإخبارية والبرامج. لذلك يعطي المساهمون موافقتهم بمجرد الموافقة على أن يتم تسجيلهم أو الظهور في برنامج مباشر (يمكن تسجيله لإعادة الاستخدام). يجب إعلام المساهمين بأن الصحفيين العاملين في دبنا يعملون في برامج المحطة الإذاعية وفي المحتوى المنشور عبر الإنترنت.

في بعض الظروف، قد يعطي المساهمون موافقتهم الشفهية في بداية المشروع وتُستشف موافقتهم المستمرة من خلال مشاركتهم المستمرة في صنع البرنامج.

قد لا يكون الشباب والبالغون المستضعفون دائمًا في وضعية تسمح لهم بإعطاء موافقة مطلعة، ومنهم على سبيل المثال الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم أو أشكال من فقدان الذاكرة، والذين هم في حالة حداد، والمرضى والمصابين بأمراض مستعصية. في مثل هذه الحالات، يجب على الشخص الذي يزيد عمره عن 18 عامًا والمسؤول بشكل أساسي عن رعايتهم أن يعطي الموافقة بالنيابة عنهم، ما لم يكن ثمة مبرر من الناحية التحريرية للمضي قدمًا بدونها.



عند التعامل مع من هم في حالة حداد، قد يكون من الأفضل عدم توجيه الطلب إليهم مباشرة بل الاتصال بأحد أفراد الأسرة أو بشخص غير متأثر بشكل مباشر للسؤال بالنيابة عن دبنقا.

ولكن كقاعدة عامة، يجب على المراسلين والمقدمين أن يتجنبوا عادةً الطلب من شخص غير قادر على إعطاء موافقته الإذلاء بوجهات نظره بشأن قضايا لا يستطيع الإجابة عليها بشكل صحيح.

إذا سجلنا كصحفيين أشخاصًا يرتكبون جريمة أو يتصرفون بطريقة معادية للمجتمع، لا نطلب عادةً موافقتهم. كما نكشف عادةً عن هويتهم، مع أنه من المهم الامتناع على ذلك في ظروف معينة (انظر القسم الخاص بالجريمة والسلوك المعادي للمجتمع وإخفاء الهويات).

إنصاف المساهمين

عندما يُطلب من مساهم محتمل إجراء مقابلة معه، يجب أن يكون الصحفي مستعدًا جيدًا ولديه فكرة واضحة عما يريد اكتشافه. يجب أن يكون الصحفيون مهذبين ولكن حازمين وأن يسمحوا للمساهم بإعطاء إجابة مناسبة على السؤال. يجب أن يتوقع المساهمون أن يتم الاعتراض على آرائهم إذا كانت القضية مثيرة للجدل. وقد يحتاج الأشخاص الذين تتم مقابلتهم كشهود عيان إلى التشجيع - فقد لا يكون لديهم خبرة في مقابلة صحفي والتعامل مع الميكروفون الخاص به ودفتر ملاحظاته.

يجب أن يعرف الأشخاص:

- سبب الطلب منهم المساهمة في برامج دبنقا و/أو محتوى دبنقا عبر الإنترنت ومتى سيظهرون للمرة الأولى
- سياق البرنامج و/أو المقال
- كيف سيشاركون فيه

لذلك، يجب على المقدم أو المنتج أو المرسل أن يشرح ما يلي:

- نوع المساهمة التي يُتوقع منهم القيام بها. إذا كان هناك أشخاص آخرون يشاركون أيضًا في مناقشة أو مناظرة يتم بثها، فيجب إخبار جميع المشاركين عن مجموعة الآراء التي يتم تمثيلها، وحيثما أمكن، أسماء المساهمين الآخرين.
- إذا كانت المساهمة ستُعرض بشكل مباشر أو مسجل وإذا كان سيتم تحريرها. عندما يتم تسجيل مساهمة ما مسبقًا، لا ينبغي بمحطة الراديو أن تتعهد ببثها.
- الأسئلة التي سيتم طرحها بشكل عام، بما أن الاتجاه الذي ستأخذه أي مقابلة يعتمد على ما قيل (يجب إحالة أي طلب للأسئلة المحددة المتفق عليها مسبقًا إلى رئيس التحرير).
- يجب أن تُبلِّغ المحطة الضيوف بأي تغييرات كبيرة تطرأ على البرنامج أو العنصر وقد تؤثر بشكل معقول على قرارهم الأصلي بالمشاركة.
- ستكون مساهمتهم تمثيلاً عادلاً وصادقًا لما يقولونه ويفعلونه.
- يمكن استخدام مساهمتهم على الموقع الإلكتروني وقنوات التواصل الاجتماعي وفي المواد الدعائية الخاصة بدبنا.

لا تسمح دبنا عادةً بإجراء عرض مسبق للبرامج أو المواد المخطط بثها أو نشرها. ولكن إذا تم النظر في إجراء عرض مسبق لأسباب تحريرية أو أخلاقية أو قانونية، يجب أن تكون دبنا قادرة على تبيان الشروط التي تم طرح العرض المسبق بموجبها. من الأفضل القيام بذلك كتابيًا بشكل مسبق، مع التوضيح بأن المحطة الإذاعية لا تتخلى عن الرقابة التحريرية وأن أي تغييرات تنتج عن ذلك ستهدف إلى تصحيح الأخطاء الوقائية المتفق عليها، أو ستنبع من مخاوف بشأن رفاة الأطفال، أو ستكون لأسباب تتعلق بالسلامة الشخصية أو الأمن القومي.

في بعض الظروف، قد يتم التناقش بشأن أشخاص أو الإشارة إليهم أو قد يظهرون في مادة مقدمة من أحد المساهمين من دون علمهم أو موافقتهم. سواء أكانوا شخصيات عامة أو أفراد، يجب أن تكون دبنا منصفًا ودقيقًا في تصوير هؤلاء الأشخاص، وأن يحترم خصوصيتهم حيثما يكون ذلك مناسبًا.

حق الرد

عندما تقدم دبنقا ادعاءات بارتكاب مخالفات أو ممارسات غير أخلاقية أو تنم عن عدم كفاءة، أو يوجه انتقادات قوية ومضرة لفرد أو مؤسسة، فيجب منح أولئك الذين يتم انتقادهم "حق الرد". يعني ذلك إعطاء فرصة عادلة للرد على الادعاءات قبل البث أو النشر.

يجب تسجيل طلب الرد بشكل صحيح. على المنتج أو المقدم أو المراسل تدوين ملاحظات دقيقة في دفتر الملاحظات، بما في ذلك: التاريخ والوقت واسم الشخص الذي تم الاتصال به وعناصر التبادل الأساسية (ما قاله الطرفان). عند طلب الرد، يجب وصف الادعاءات بتفاصيل كافية لتمكين الرد المطلع. يجب عرض الرد بشكل عادل ودقيق ويجب بثه عادةً في البرنامج ذاته أو إدراجه في المقالة ذاتها كالادعاء. في بعض الحالات، من غير المناسب إدراج رد فوري، مثلًا لأسباب قانونية أو أخلاقية؛ إذا كانت هذه هي الحالة، فيجب استشارة رئيس التحرير قبل بث الادعاء أو نشره. قد يكون من المناسب النظر في عرض فرصة بديلة لبث الرد أو نشره.

في حالات نادرة، قد يكون من الضروري بث أو نشر ادعاء خطير ناتج عن الأعمال الصحافية التي تجريها المنظمة بدون إعطاء فرصة للرد، على أن تُحال أي خطط بهذا الشأن إلى رئيس التحرير، فقد يشعر بالحاجة إلى استشارة المحامي والمجلس الإشرافي. ولا بد من أن يخدم الادعاء المصلحة العامة وأن تتوفر أسباب قوية للاعتقاد بصحته. قد تشمل أسباب ذلك التدخل المحتمل مع الشهود أو إمكانية اتخاذ إجراء قانوني لتأخير أو منع البث أو النشر.

الخداع

قد يكون من المقبول ألا تكشف دبنقا للمساهم عن الغرض الكامل من البرنامج أو العنصر في حال وجود مصلحة عامة واضحة وعند التعامل مع سلوك خطير غير قانوني أو معادٍ للمجتمع. يجب أن يبقى الخداع عند أدنى حد ضروري بالتناسب مع الموضوع، ويجب إحالة أي اقتراح باستخدام الخداع إلى رئيس التحرير، فقد يرغب في استشارة المحامي والمجلس الإشرافي.

المساهمون والاستقلالية التحريرية



قد يرغب المساهمون في فرض شروطهم قبل الموافقة على المشاركة. وفي هذه الحالة، يجب ألا تتخلى دبنقا عن رقابتها التحريرية.

إذا رفض أحد المساهمين إجراء مقابلة، ما لم يتم الاتفاق مسبقاً على الأسئلة بشكل صارم أو ما لم يتم تجنب مواضيع معينة، يجب على دبنقا النظر في ما إذا كان من المناسب المضي قدماً. وإذا أجريت المقابلة بالفعل، يجب إطلاع المستمعين و/أو القراء على الظروف التي أجريت فيها المقابلة، وذلك قبل بثها أو نشرها.

رفض المشاركة

يحق لأي شخص أن يرفض التحدث إلى صحفي أو معدّ برامج، وليس من الضروري دائماً ذكر رفضه. ولكن رفض فرد أو منظمة ما التعاون مع صحفي إذاعي أو صحفي عبر الإنترنت لا ينبغي أن يكون بمثابة حق نقض على إدراج مساهمين آخرين لديهم آراء مختلفة. في هذه الحالة، وحتى يعرف الجمهور أنه بُذلت الجهود لسرد جميع جوانب القصة أو القضية، يجب شرح السبب في عدم وجود مساهم، وذلك بطريقة عادلة للشخص الغائب أو المنظمة الغائبة. ولا بد من بذل الجهود لعرض وجهات نظرهم بناءً على ما تعرفه المؤسسة الإعلامية أصلاً. وتجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي الإبلاغ عن "عدم التوفر للتعليق" على أنه "رفض المشاركة".

سحب الموافقة

من الممكن أن يغيّر شخص ما رأيه. فبعد أن يكون قد ساهم طواعيةً في برنامج ما، قد يحاول سحب موافقته قبل البث أو النشر. بصورة عامة، لا يحق لأي شخص منع استخدام مساهمته.

لكن يجب على دبنقا أن تنتظر في أي اعتراضات معقولة. ويجب إحالة مثل هذه الحالات إلى رئيس التحرير لاتخاذ القرار النهائي بشأنها. وقد يرغب رئيس التحرير في استشارة المحامي أو المجلس الإشرافي.

سلامة المساهمين



راديو | تلفزيون | أونلاين
Radio | TV | Online

المبادئ التوجيهية التحريرية
محدث 2022

يجب ألا تطلب دبئقا من المساهمين تعريض أنفسهم لمخاطر كبيرة متعلقة بالصحة والسلامة أثناء مشاركتهم أو مساهمتهم في إنتاج المحتوى.



الفصل الخامس - الاستشارة والإحالة

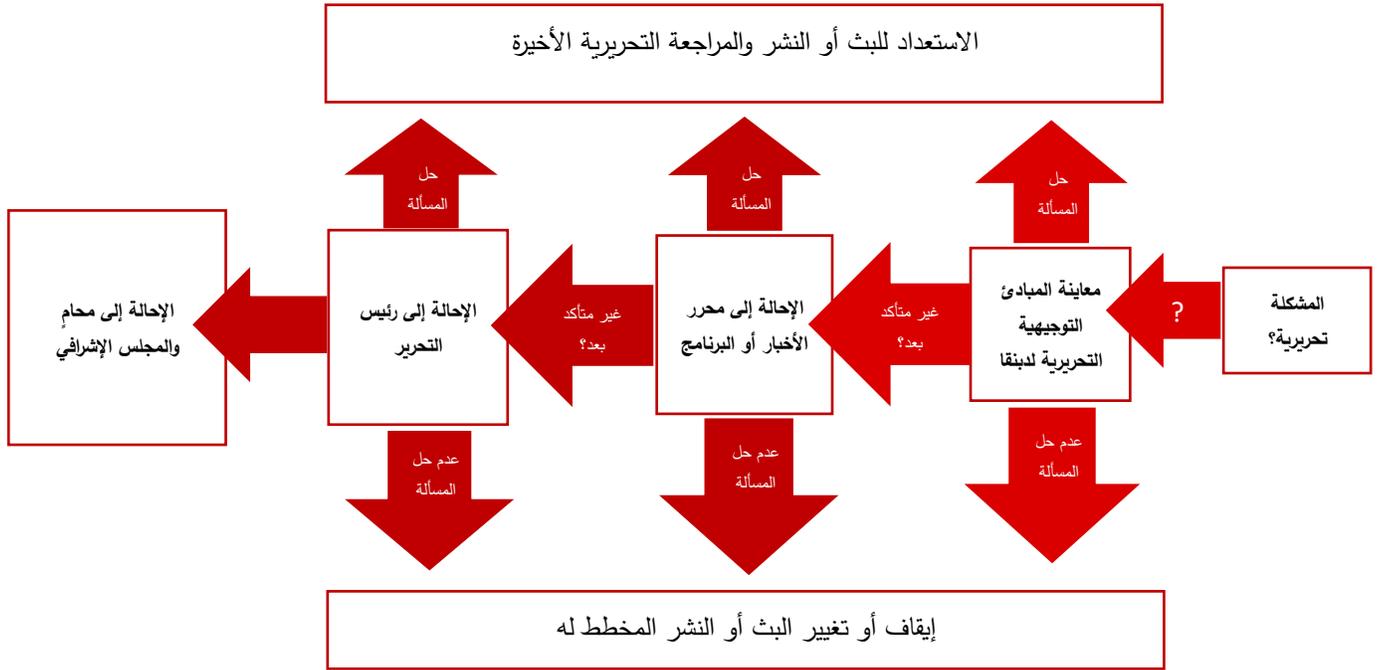
يعتمد دبنقا نظامًا للاستشارات التحريرية والإحالة هدفه حماية القيم التحريرية للمنظمة واستقلاليتها. صُممت هذه المبادئ التوجيهية التحريرية لمساعدة الصحفيين والمنتجين على اتخاذ قرارات بشأن القضايا التحريرية. يقوم المقدم أو المنتج أو المراسل بإحالة المسائل التحريرية إلى محرر الأخبار أو البرنامج، فيحيل هذا الأخير المسائل التحريرية المثيرة للجدل إلى رئيس التحرير، الذي يجوز له إجراء المزيد من الاستشارات قبل اتخاذ القرار.

الحالات التي تستدعي الإحالة

يجب على مُعدّي البرامج إحالة القضايا التحريرية المحتملة في أقرب وقت ممكن من أجل دراستها بدقة.

جهة الإحالة

على المراسلين والمنتجين الرجوع مباشرةً إلى محرر الأخبار أو البرنامج. ويجب أن يتمتع جميع المراسلين والمنتجين والمحررين بمعرفة عملية بهذه المبادئ التوجيهية التحريرية. وينبغي أن يكون محررو البرامج والأخبار قادرين على التعامل مع معظم الاستفسارات وتحمل مسؤوليتها في المقام الأول. في حال الشك، يستشير محرر الأخبار أو البرنامج رئيس التحرير، علمًا أنه يتعين إحالة القضايا الأكثر أهمية وإثارة للجدل إلى رئيس التحرير (هذه العملية موضحة في المخطط البياني أدناه).



الإحالات الإلزامية إلى رئيس التحرير

- أي اقتراح لإجراء مقابلات مع المتورطين مباشرة في أعمال إرهابية أو متمردة
- شؤون الأمن القومي
- مقابلات مع المدانين بجريمة أو المشتبه في قيامهم بنشاط إجرامي أو أولئك المطلوبين من قبل السلطات
- أي عرض لدفع ثمن المقابلة
- أي عرض لعدم الكشف عن الهوية وضممان السرية
- أي عرض لمشاهدة أو تسجيل جريمة معينة



- تسجيل غير معلن عنه
- بث أو نشر تسجيلات غير معلنة
- بث أو نشر تسجيلات معدة لأغراض تدوين الملاحظات.
- المباغثة – أي مواجهة شخص يراد مقابلته أثناء التسجيل مع عدم التقدم بطلب مسبق لإجراء مقابلة معه
- طلبات من خارج دبنقا للاستماع إلى مواد لم يتم بثها أو للحصول عليها
- التكاليف بإجراء استطلاعات للرأي
- مقابلات مع قادة أي حزب سياسي سوداني وكبار المسؤولين في الدولة (المقابلات الإخبارية القصيرة لا تتطلب موافقة مسبقة ولكن يجب إبلاغ رئيس التحرير في أقرب وقت ممكن بعد إجراء المقابلة)
- لغة أو مواد شديدة اللهجة قد تتسبب بالإساءة
- مواد يمكن اعتبارها ذات طبيعة تشهيرية
- مواد يمكن اعتبارها ازدراءً بالمحكمة
- القضايا التجارية مثل تسمية المنتجات والرعاية والمواد من المنظمات الخارجية
- استخدام مواد ذات طبيعة مثيرة للجدل مقدمة من منظمات وأفراد من الخارج

الفصل السادس - الخصوصية

يجب أن تحترم دبنقا خصوصية الأفراد، مدركًا أن التدخلات يجب أن تكون مبررة بخدمة الصالح العام. تتمتع الشخصيات العامة بوضع خاص، ولكنها تحتفظ بحقوقها في الحياة الخاصة، أي في حياتها الشخصية التي ليست جزءًا من حياتها العملية أو مرتبطة بها. كمبدأ عام، يجب على دبنقا عدم تغطية السلوك الخاص والقانوني للشخصيات العامة ما لم تتم إثارة قضايا عامة أكبر بسبب السلوك نفسه أو بسبب انتشار عواقبه على نطاق واسع.

يجب على دبنقا:

- التوفيق بين المصلحة العامة في حرية التعبير من جهة وتوقع الأفراد المشروع باحترام خصوصيتهم من جهة أخرى.
- التوفيق بين المصلحة العامة في تغطية القصص التي تنطوي على معاناة وضائقة بشكل كامل ودقيق من جهة، وخصوصية الفرد واحترام كرامته الإنسانية من جهة أخرى.
- تبرير التدخل في حياة الفرد الشخصية بدون موافقته من خلال إثبات وجود مصلحة عامة واضحة في ذلك.
- عدم تغطية السلوك الخاص والقانوني للشخصيات العامة عادةً إلا إذا أثرت قضايا عامة أوسع بشأنها إما بسبب السلوك نفسه أو بسبب انتشار عواقبه على نطاق واسع. وإذا نُشر الخبر في وسائل إعلام أخرى، فهذا لا يبرر تغطية دبنقا له.

المصلحة العامة

- ما من تعريف واحد للمصلحة العامة. فهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر:
- كشف الجريمة أو رصدها
- كشف السلوكيات البارزة المعادية للمجتمع
- كشف الفساد أو الظلم
- الكشف عن عدم الكفاءة أو الإهمال الجسيم
- حماية صحة الناس وسلامتهم



- منع تضليل الأشخاص من خلال بعض التصريحات أو الأفعال الصادرة عن فرد أو منظمة
- كشف المعلومات التي تسمح للأشخاص باتخاذ قرارات أكثر اطلاعًا بشكل ملحوظ بشأن المسائل ذات الأهمية العامة

تتطوي حرية التعبير بحد ذاتها على مصلحة عامة. عند النظر في ما يخدم المصلحة العامة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المعلومات المتوفرة أصلاً في المجال العام أو التي هي على وشك أن تتوفر للجمهور.

الأمكان العامة وشبه العامة

يجب ألا تكشف دبنقا أي معلومات تفضح الموقع المحدد لمنزل الشخص أو عائلته بدون موافقتهم، ما لم يكن ذلك مبررًا من منظور تحريري.

لا يمكن للأشخاص المتواجدين في الأماكن العامة أو شبه العامة، مثل الأسواق ومحطات الحافلات والمباني الحكومية الرسمية، أن يتوقعوا درجة الخصوصية ذاتها التي يتمتعون بها في منازلهم. ولكن يمكن في بعض الحالات أن يتوقع الناس - بشكل معقول - درجة من الخصوصية حتى في الأماكن العامة، مثلًا عند تلقي العلاج الطبي في مكان عام أو شبه عام.

السلوك

قد يتغير حق الشخص في الخصوصية بحسب سلوكه. إذ لا يحق للأشخاص التمتع بالخصوصية بالدرجة ذاتها عندما يكون سلوكهم إجراميًا أو معاديًا للمجتمع على نحو خطير.

الموافقة

يجب احترام خصوصية أي شخص ما لم تبرر مصلحة عامة واضحة خلاف ذلك أو عندما تحصل دبنقا على موافقة الشخص المعني. فإذا طُلب من مراسل أو مقدم التوقف عن التسجيل أو البث المباشر بسبب مخاوف بشأن الخصوصية، عليه القيام بذلك إلا في حال وجود مبرر من الناحية التحريرية للاستمرار.



التسجيل غير المعلن عنه

يجب أن يكون التسجيل غير المعلن عنه مبررًا بمصلحة عامة واضحة، حيث يمكن استخدامه لإظهار أدلة أو سلوك لا يكتشفه الجمهور لولا ذلك، على أن يشكل ملاذًا أخيرًا. فإساءة استخدامه أو فرط استخدامه قد تؤدي إلى إبطال أثره أو الحد منه.

لن تستخدم دبقة التسجيلات غير المفصح عنها إلا كأداة استقصائية لفضح قضايا المصلحة العامة. ويجب أن تتوفر:

- أدلة قائمة واضحة على مثل هذا السلوك أو على نية ارتكاب جريمة
- إمكانية إثبات أن النهج المفتوح لن ينجح على الأرجح
- ضرورة التسجيل لأغراض الإثبات

يمكن أيضًا استخدام التسجيل غير المعلن عنه لأغراض الترفيه، شرط الحصول على الموافقة بأثر رجعي أو عدم الكشف عن الهويات.

يُعرّف التسجيل غير المعلن عنه على أنه:

- استخدام الميكروفونات المخفية
- استخدام الكاميرات أو الهواتف المحمولة لإعطاء الانطباع بإجراء تسجيلات لأغراض غير البث أو النشر
- تسجيل المكالمات الهاتفية لبثها أو نشرها بدون إذن
- الاستمرار في التسجيل عمدًا عندما يعتقد الشخص الآخر أن التسجيل انتهى

قواعد التسجيل غير المعلن عنه

- يستوجب أي اقتراح بعدم الكشف عن التسجيل موافقة رئيس التحرير. إذا كان الموضوع مثيرًا للجدل، قد يرغب هذا الأخير في استشارة المحامي أو المجلس الإشرافي. تتم الموافقة على إجراء التسجيلات غير المعلن عنها أولاً ثم بثها أو نشرها ثانيًا، على مرحلتين.
- يجب الاحتفاظ بسجل موقع لعملية الموافقة، حتى إذا تم رفض الطلب. يجب تسجيل جميع المواد المسجلة غير المعلن عنها، حتى لو لم يتم بث أو نشر المواد التي تم جمعها.
- يجب أن يوافق رئيس التحرير على اقتراح بث أو نشر التسجيلات غير المعلن عنها. إذا كان الموضوع مثيرًا للجدل، قد يرغب في استشارة المحامي أو المجلس الإشرافي. يجب أيضًا طلب الموافقة لتكرار/إعادة بث أي مادة. ويجب أن تتم الموافقة على تسجيل المادة وبثها، على مرحلتين.
- يجب تسجيل جميع التسجيلات غير المعلن عنها التي يتم بثها.
- يجب أن يبقى أي خداع يستخدم للتسجيلات غير المعلن عنها عند حده الأدنى الضروري والمتناسب مع الموضوع.

تدوين الملاحظات الإلكترونية

يمكن إجراء التسجيلات لأغراض تدوين الملاحظات بدون إذن. يضمن تدوين الملاحظات الإلكترونية الدقة في تقارير دبنقا ويمكن استخدامه كدليل في حالة الإجراءات القانونية أو الشكاوى.

لن يُمنح أي قرار ببث أو نشر مواد مجمعة بهذه الطريقة إلا في ظروف استثنائية ويجب أن يستوفي أعلى معايير المصلحة العامة.

المباغثة

المباغثة هي تسجيل مقابلة أو محاولة تسجيل مقابلة عندما لا يتوقع الشخص أن تتم مقابلته، بما أنه لم يتم الاتفاق معه على ذلك. يمكن إجراء المقابلة شخصيًا أو عبر الهاتف، في ممتلكات خاصة أو عامة.

لا تحتاج المباغثة إلى موافقة تحريرية في الحالات التالية:

- في إطار جمع الأخبار اليومية. عندما تكون الشخصيات العامة والأشخاص الآخرون محور القصص الإخبارية، يجب أن يتوقعوا اهتمامًا من قبل وسائل الإعلام. خلال دخولهم إلى المباني والمركبات والمطارات وما إلى ذلك وخروجهم منها، قد تُطرح عليهم الأسئلة وتسجّل أجوبتهم بغرض بثّها.
- عند استطلاع صوت الشعب عند الاقتراب من الأشخاص في الشارع بشكل انتهازي لاكتشاف وتسجيل آرائهم من أجل بثّها أو نشرها.
- عند استخدامها كأداة بحث خلال إجراء التسجيلات عن طريق الهاتف أو الاقتراب من الأشخاص.

الحالات التي تستوجب فيها المباغثة موافقة رئيس التحرير

إذا حاول الصحفي تحديد موعد لإجراء مقابلة، يُتخذ قرار المباغثة من قبل رئيس التحرير. ويجب أن تنطوي المقابلات المباغثة على مصلحة عامة كبرى ولا يجوز استخدامها إلا عند وجود دليل على الجريمة أو السلوك المعادي للمجتمع.

يستند قرار المباغثة إلى سبب واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- عدم استجابة الشخص المفترض مقابلته لطلبات إجراء المقابلة المتكررة
- رفض طلب إجراء مقابلة بشكل متكرر بدون سبب وجيه
- وجود سوابق في عدم الاستجابة لطلبات إجراء المقابلة أو رفض إجراء المقابلة

قد يجد الصحفي مسوغًا للمباغثة في حال عدم القيام بأي محاولة لترتيب موعد للمقابلة. ولا يعطي رئيس التحرير موافقته إلا إذا توفّر:

- دليل واضح على الجريمة أو المخالفة الجسيمة
- وسبب وجيه للاعتقاد بأن التحقيق سوف يتأخر/يحور أو سيتم التملص من الادعاءات إذا تم التواصل مع الشخص علانية

تسجيل المكالمات الهاتفية

في بداية المحادثة الهاتفية، يجب على المقدمين والمنتجين والمراسلين إخطار الأشخاص بأنه سيتم تسجيل المكالمات والحصول على موافقتهم بغرض بثها (ما لم تُمنح موافقة رئيس التحرير على المباغطة أو التسجيل السري. انظر أعلاه).

التسجيل في ملكية خاصة

يجب نيل الموافقة قبل التسجيل في ملكية خاصة. ولا بد من توخي الحذر بما أن المسؤولين والجيش قد يختارون فرض قيود معينة، كما في المطار مثلاً أو بالقرب من المباني الحكومية. يتفق المراسلون على الحدود والمواقع مع محرر الأخبار أو البرنامج عند التسجيل في مثل هذه الأماكن. مع ذلك، قد يكون التسجيل بدون إذن مسبق مبرراً في الأماكن التي يتمتع فيها الجمهور بإمكانية الوصول العام، مثل المتجر أو السوق. وقد يكون مبرراً أيضاً عند وجود سبب للاعتقاد بأنه يتم ارتكاب سلوك غير قانوني أو معادٍ للمجتمع.

تغطية المعاناة والضائقة

تتوخى دبنا الحذر عند تغطية الحوادث أو الكوارث أو الاضطرابات أو الحروب. يجب إيجاد توازن بين التبليغ الكامل والدقيق الذي يصب في المصلحة العامة من جهة والحاجة إلى التعاطف وتجنب أي انتهاك غير مبرر للخصوصية من جهة أخرى. يطلب الصحفي عادةً إجراء مقابلة مع الأشخاص الذين يعانون من إصابة أو الذين هم في حداد، بعد وقوع حادث أو كارثة، من خلال التواصل معهم عن طريق الأصدقاء أو الأقارب أو المستشارين.

ضحايا الاعتداء الجنسي والجرائم الجنسية

عند تغطية الجرائم ذات الطبيعة الجنسية، يجب على دبنا عدم ذكر اسم الضحية. فالعواقب التي قد تترتب عن كشف هوية ضحايا هذه الجرائم قد تتسبب بضرر إضافي للضحية. تُمنح جميع الضحايا الحق بعدم الكشف عن هويتها. في المقابل، يجوز لأي ضحية إعطاء الإذن بالكشف عن اسمها – وفي هذه الحالة، تمنح الضحية موافقتها خطياً وتوقع عليها، ثم تحال الموافقة إلى فريق التحرير الأقدم قبل البث.



الجنازات

لا يجوز التسجيل في الجنازات الخاصة إلا بموافقة الأسرة. ولا بد من وجود مصلحة عامة واضحة إذا أُخذ القرار بالمضي قدمًا بالتسجيل بالرغم من طلبات الخصوصية.

استرجاع الأحداث الماضية

يجب أن تفكر دبنقا في كيفية الحد من أي معاناة محتملة قد يمر بها الضحايا والأقارب الناجين عند تغطية ذكرى سنوية أو تسليط الضوء على أحداث ماضية.

المفقودون

سيُطلب من دبنقا المساعدة في تتبع أثر أشخاص مفقودين من خلال بث أو نشر التفاصيل التي يقدمها أقاربهم وأصدقائهم بهذا الخصوص. يضطلع دبنقا بالمسؤولية التحريرية عن محتوى الرسالة، وقد يعني ذلك حجب المعلومات التي قد يعتبرها الشخص المفقود شخصية أو محرجة أو مؤلمة. ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الأشخاص المفقودين قد لا يرغبون في أن يتم العثور عليهم.

المعلومات الشخصية

لا يجوز الإفصاح عن المعلومات الشخصية التي تم جمعها من المستمعين والقراء والمساهمين لأطراف ثالثة بدون موافقة المساهم/المستمع/القارئ.

الفصل السابع - الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع

يتعين على دبنقا تغطية الجرائم والتصرفات المعادية للمجتمع بشكل مسؤول، والأخذ في الحسبان الأثر المترتب عن تقاريره.

المبادئ التحريرية

- يحرص دبنقا على عدم بث أو نشر أي مادة يُحتمل أن تشجّع على الجريمة أو الفوضى، ما لم يكن ذلك مبررًا بوضوح من الناحية التحريرية.
- نسعى دبنقا إلى تحقيق توازن بين المصلحة العامة في حرية التعبير من جهة واحترام خصوصية الضحية وكرامتها عند تغطية الجرائم من جهة أخرى.
- تحرص دبنقا على عدم بث أو نشر أوصاف تفصيلية للتقنيات الإجرامية قد تسمح بارتكاب الجرائم، ما لم يكن ذلك مبررًا من الناحية التحريرية.

تغطية الجرائم

- عند تغطية الجرائم، تحرص دبنقا على أن يكون المحتوى مبررًا من الناحية التحريرية. وينبغي على المراسلين والمنتجين والمقدمين توخي الحذر عند:
 - إجراء المقابلات مع المجرمين الناشطين أو المدانين. يجب الحرص على عدم جعل الجريمة مرغوبة، وعدم الكشف عن تفاصيل كثيرة يمكن تقليدها عن الجريمة، وعدم الإشادة بمخالفة الإجراءات القضائية.
 - مشاهدة نشاط غير قانوني. قد يجد المراسل أو المنتج نفسه شاهدًا على جريمة أو فوضى. وهنا يجب عليه أن يحرص على ألا يتغاضى عن السلوك الإجرامي وألا يساعد وجوده على هذا السلوك أو يدعمه. وعليه ألا يشجّع أو يستحث سلوكًا لم يكن ليحدث في حالة أخرى، أو أن يوجّه الفعل بأي شكل من الأشكال. تُحال خطط التحقيق في الأنشطة الإجرامية إلى فريق التحرير الأقدم في دبنقا، الذي قد يرغب في استشارة المحامي أو المجلس الإشرافي.
 - عرض أنشطة غير قانونية. يجب ألا تصف دبنقا عادةً الأساليب الإجرامية، ما لم يكن ذلك مبررًا من الناحية التحريرية. ولا ينبغي تصوير الأنشطة غير القانونية على أنها خالية من المشاكل أو مرغوبة.

• **التعامل مع أي شخص دون الثامنة عشر من العمر، أشاهدًا كان أو ضحية أو متهمًا.**

تعتمد دبنقا مبادئ توجيهية محددة للتعامل مع الأطفال والشباب دون سن الثامنة عشر. تهدف هذه المبادئ إلى حمايتهم بما أنهم ليسوا بالغين بموجب القانون. يجب أن يدرس المراسل أو المنتج أو المقدم بدقة ما إذا كان ينبغي الكشف عن اسم الشخص أو عنوانه أو هوية مدرسته أو كليته أو مكان عمله. ولا بد من وجود مصلحة عامة أو مبرر تحريري واضح للكشف عن هوية أي شخص يكون دون سن الثامنة عشر ومعنيًا بالقضية كمدعى عليه محتمل.

• **مقابلة الشهود أو الشهود المحتملين.** يجب توخي الحذر للحرص على عدم تأثير هذه المقابلات على الإجراءات القانونية. ولا ينبغي عادةً مقابلة الشهود متى بدأت الإجراءات القانونية (بعد الاعتقال) إلا بعد صدور الحكم.

• أي قرار بإجراء مقابلة مع شاهد أثناء سير الإجراءات القانونية يستوجب موافقة فريق التحرير الأقدم. فقد يدعي الشهود أحيانًا أن أقوالهم أُمليت عليهم من قبل الصحفي. ومن أجل حماية المحطة الإذاعية من الاتهامات غير العادلة، يجب إدراج نسخة كاملة غير محررة من المقابلة والاحتفاظ بها.

• **كشف هوية الضحايا والشهود والمصادر.** قد تحول أسبابًا قانونية عدة دون الإبلاغ عن هوية شخص مشارك في المحاكمة. فالتقارير التي تتحدث عن أمور حظرها القاضي أو عن تقييد قانوني قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد المؤسسة الإعلامية. وإذا صدر حكمٌ بعدم الكشف عن هوية شخص ما، فهذا يعني عادةً أنه لا يمكن بث أي اسم أو عنوان أو أي دليل آخر يمكن أن يحدد هوية الشخص. كما يجب على دبنقا ألا يحدد هوية أي شخص بشكل غير مباشر بسبب معلومات نشرتها وسائل الإعلام الأخرى. ويحدث ذلك عندما تكشف مؤسسات إعلامية أخرى عن أجزاء مختلفة من المعلومات يمكن، عند جمعها، أن تكشف عن هوية الشخص. وهنا يتعين التوصل إلى اتفاق مع وسائل الإعلام الأخرى التي تغطي القصة. ويمكن أن يقع الخطر الأكبر عند تغطية موضوع جريمة جنسية داخل الأسرة، حيث يجب الحرص على الإشارة إلى "جريمة جنسية خطيرة" حتى لا يتم التعرف على أي ضحية أو علاقة أسرية.

- الجناة أو المشتبه بهم أو الشهود أو الأقارب أو الضحايا السابقون المتورطون في قصص من الماضي. من المحتمل أن يكون هؤلاء قد غيروا أسماءهم أو مواقعهم من أجل إعادة تأسيس حياتهم. يجب الانتباه إلى أي مدى تكشف دبنقا عن هويتهم أو مكان تواجدهم.
- أثر التقارير ومعاينة الأحداث الماضية. عند الحديث عن جرائم سابقة، يجب مراعاة المعاناة التي ترتبت على الضحايا و/أو عائلاتهم، فهؤلاء لا يتوقعون أن يسلط الإعلام الضوء مجددًا على أحداث من ماضيهم. وقد يكون من الضروري تحذيرهم قبل البث أو النشر.
- عائلات المجرمين. قد تنطوي تغطية الوقائع المتعلقة بالمجرمين على تفاصيل عن ظروف عائلاتهم، ولكن يجب أن تتجنب دبنقا التسبب بمعاناة غير ضرورية لعائلاتهم. كذلك، لا ينبغي أن تلمح دبنقا إلى الجرم بالتبعية من دون أدلة على ذلك.

التحقيقات في الجرائم والسلوك الخطير المعادي للمجتمع

يجب أن تكون هذه التحقيقات مبررة بوضوح من الناحية التحريرية، ويجب أن تتوفر أدلة فعلية على القضية التي سيتم الكشف عنها. ولا بد من أن يكون أي قرار بإجراء تحقيق صحفي صادرًا عن قيادة دبنقا برئاسة رئيس التحرير ، وقد يرغب الفريق في استشارة المحامي والمجلس الإشرافي.

قبل اتخاذ القرار، يجب على المحرر أو المراسل أو المنتج مراعاة ما يلي:

- خلفية ودوافع مصدر القصة أو مصادرها
 - تبرير الاستعانة بالخداع أو العمل السري أو التسجيل السري لجمع المزيد من الأدلة
 - إذا كانت هذه هي الطريقة الوحيدة للمضي قدمًا
 - العواقب المحتملة لأعمال المنظمة الإعلامية
- يجب الحرص على عدم الكشف عن هوية المصادر المجهولة.

أثناء التحقيق، يجب أن توافق قيادة التحرير في دبنقا برئاسة رئيس التحرير على كل حالة مقترحة لتسجيل غير معلن عنه.

إذا نجح التحقيق، قد تستمر مشاركة دبنقا لفترة طويلة بعد البث أو النشر. وقد يُطلب من أعضاء فريق الإنتاج أن يكونوا شهودًا في تحقيق للشرطة وفي أي محاكمة لاحقة.

يجب أن يراعي رئيس التحرير التبعات المترتبة على الصحة والسلامة من جرّاء التحقيق في قصة قد تنطوي على أعمال عنف.

إخفاء الهويات

- بالعادة، يكشف دبنقا عن هوية أي شخص متورط بشكل واضح في سلوك إجرامي أو معادٍ للمجتمع. ولكن إخفاء الهويات قد يكون ضروريًا في بعض الحالات:
- لأسباب قانونية، مثلًا عندما يصدر حكم عن المحكمة
 - عندما يكون دبنقا قد وعد بإبقاء هوية المساهم سرية
 - عندما لا يكون الأفراد مذنبون أو مسؤولون بالقدر الكافي عن أفعالهم
 - عندما تتوفر أدلة واضحة ضد مجموعة من الأشخاص، ولكن ليس ضد أفراد معروفين داخل تلك المجموعة، مثل استغلال المرضى من قبل بعض العاملين في مجال الرعاية.
 - عندما يصعب الحصول على الموافقة، كما في حالة الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التعلم مثلًا.

ضحايا الجرائم والاعتداءات الجنسية

عند تغطية الجرائم ذات الطبيعة الجنسية، يجب على دبنقا الامتناع عن ذكر اسم الضحية. فالكشف عن هوية ضحية هذه الجرائم قد يتسبب بضرر إضافي للضحية. لذلك يُمنح جميع الضحايا الحق في عدم الكشف عن هويتهم. ويجوز لأي ضحية إعطاء الإذن بالكشف عن اسمها - فتعطي موافقتها خطيًا وتوقعها لثحال هذه الموافقة إلى قيادة التحرير وبموافقة رئيس التحرير قبل البث أو النشر.

المقابلات مع سجناء

تستوجب أي خطط لمقابلة سجين مُدان موافقة قيادة التحرير ، ويجب الحصول أيضًا على إذن من سلطات السجن. تكون المقابلات مسجلة مسبقًا ويوافق عليها فريق التحرير الأقدم قبل بثها أو نشرها.

لا ينبغي بث أو نشر مقابلات مع سجناء متهمين ينتظرون المحاكمة قبل صدور الحكم بحقهم، بما أن المقابلة قد تؤثر على النتيجة.

توافق قيادة التحرير في دبنقا على خطط إجراء مقابلة مع سجين مباشرةً على الهواء (مثلًا عبر الهاتف).

منتهكو عرض الأطفال وغيرهم من مرتكبي الجرائم الجنسية

قد يولّد هذا النوع من الجرائم عواطف قوية داخل المجتمع. وتقع على عاتق دبنقا مسؤولية التأكد من أن تقاريره لا تؤدي إلى أعمال انتقامية أو خطأ في تحديد الهوية.

ولهذا الأمر أهمية خاصة عندما يكون الجاني قد قضى عقوبته وعاد إلى المجتمع. في هذه الحالة، قد يؤدي كشف هوية هذا الشخص وتحديد موقعه إلى اختبائه.

لا ينبغي كشف هوية أي شخص متهم بارتكاب جريمة جنسية إلا بعد توجيه التهم ضده وحصول المرافعة في المحكمة. ولا يجوز كشف أو نشر هوية أي شخص يجري البحث عنه لجريمة جنسية إلا إذا كانت الشرطة قد أفصحت عن اسمه وبعد موافقة قيادة التحرير

توافق قيادة التحرير على اقتراح إجراء مقابلة مع معتدٍ مدان على طفل أو غيره من مرتكبي الجرائم الجنسية، شرط وجود مبرر تحريري واضح لإجراء مثل هذه المقابلة.

طلبات الحصول على المواد التي لم يتم بثها أو نشرها

لا يزوّد دبنقا أي طرف ثالث بأي مواد لم يتم بثها أو نشرها بدون أمر من المحكمة. ثمة أسباب تجيز الطعن في أمر المحكمة لتسليم المواد، وهي تشمل:

- إذا كان ذلك يعرّض العاملين في دبنقا للخطر
- عندما يصعب أمر المحكمة جمع هذه المواد في المستقبل
- إذا بدا الطلب أنه محاولة "لاصطياد" الأدلة
- إذا كانت هذه المواد تكشف هوية مصدر أو مساهم سري
- عندما تكشف المواد عن أطراف ثالثة قد تتضرر حقوقها من تسليم المواد

طلبات الحصول على المواد التي تم بثها

تُحال كل طلبات الحصول على المواد التي تم بثها والمرتبطة بإجراءات المحكمة أو إجراءات الشكاوى العالقة أو الناشطة إلى قيادة التحرير في دبنقا. وقد يرغب هذا الفريق في استشارة المحامي والمجلس الإشرافي للمحطة.

الفصل الثامن - الأطفال

يتوجب على دبنقا توخي أعلى درجات الحذر عند العمل على قضايا متعلقة بالأطفال أو تغطية مثل هذه القضايا.

المبادئ التحريرية

- يضمن دبنقا حماية الراحة الجسدية والعاطفية وكرامة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا أثناء إعداد البرامج وبثها وكتابة مقالات التحقيق ونشرها، بغض النظر عن أي موافقة مقدمة من قبلهم أو من قبل أحد الوالدين أو الوصي أو أي شخص آخر "يقوم مقام الوالدين" (مسؤول رسميًا عن شخص دون سن الثامنة عشر).
- يضمن دبنقا عدم التسبب بقلق أو معاناة لا داعي لهما لدى الأطفال والشباب بسبب مشاركتهم في البرامج أو من خلال البث أو النشر. يجب أن تكون مشاركتهم مبررة بوضوح من الناحية التحريرية، ويجب تقديم الدعم لهم عند الضرورة.
- يوازن دبنقا بين مسؤولية حماية الأطفال والشباب من المحتوى غير المناسب من جهة وحققهم في حرية التعبير وحرية تلقي المعلومات من جهة أخرى.

الموافقة

تسعى دبंगा عادةً إلى الحصول على موافقة الوالدين أو الأوصياء القانونيين أو الأشخاص الآخرين الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا و"يقومون مقام الوالدين"، قبل إجراء مقابلات مع الأطفال أو الشباب أو إشراكهم بطرق أخرى في المادة المخرجة. ولا يُطلب من الأطفال إبداء آرائهم حول القضايا التي يُحتمل أن تفوق قدرتهم على الإجابة، إلا بعد نيل الموافقة.

يجب على المنتجين:

- التأكد من أن الطفل، وعند الضرورة الوالد/الوصي أو الشخص الذي "يقوم مقام الوالدين"، يفهم طبيعة المحتوى والمخرجات ويستطيع إعطاء موافقة مطلّعة.
- الحصول على موافقة الطفل أو الشاب واحترام أي رفض للمشاركة. وعند تقرير ما إذا كان يمكن للطفل أن يعطي موافقته، يجب مراعاة مرحلة نموه ودرجة فهمه وسنّه.
- الحصول عادةً على موافقة الوالدين/الأوصياء/أي شخص آخر "يقوم مقام الوالدين" على مشاركة الطفل أو مساهمته. ويمكن القيام باستثناء عند تسجيل استطلاعات صوت الشعب مع الأطفال حول مواضيع غير مثيرة للجدل.
- قد يكون من الضروري إحالة أي رفض من الوالدين إلى قيادة التحرير. ولا يكون عادةً قرار المضي قدمًا بدون موافقة الوالدين مبررًا من الناحية التحريرية إلا على أساس مصلحة عامة واضحة أو انطلاقًا من حرية الطفل أو الشاب في التعبير عن رأيه، بما في ذلك حقه في التحدث علنًا.
- الحرص على توضيح أي عواقب يمكن توقعها بشكل معقول من مشاركة الطفل، مثل إمكانية التنمر.
- عدم تقديم أي حافز مالي للطفل أو الوالد/الوصي للحصول على الموافقة.
- الحصول على إذن من مدير المدرسة للتسجيل وإجراء المقابلات على أرض المدرسة.

الأطفال المفقودون

عاد الكثير من الأطفال المفقودين إلى كنف عائلاتهم نتيجةً للنداءات الموجهة عبر البرامج الإذاعية. ولكن أي طلب لبث أو نشر النداء يستوجب موافقة محرر الأخبار أو البرنامج، الذي سيأخذ بعين الاعتبار الأسئلة التالية:

- هل ينبغي إشراك الهيئات الرسمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، قبل توجيه النداء؟
- هل يصبّ النداء في مصلحة الطفل الفضلى؟
- هل النداء موجّه من قبل الوالدين أو الأوصياء الشرعيين للطفل؟

قد لا يرغب الأطفال/الشباب الأكبر سنًا في أن يتم العثور عليهم - وقد يكونون في عداد المفقودين لأسباب مشروعة تتعلق بأمنهم/سلامتهم.

المساهمات من الأطفال والشباب

يجب على دبنقا الانتباه إلى الأثر والعواقب المحتملة للمواد التي تتعلق بالأطفال. فالأطفال، بالرغم من استعدادهم للمساهمة في برنامج ما، قد يفتقرون إلى القدرة اللازمة على التمييز لتقييم الأثر طويل المدى الذي قد يحدث في حياتهم.

إذا قرر دبنقا إجراء مقابلة مع أطفال بشأن نشاط معادٍ للمجتمع أو ضار أو غير قانوني يجري بين الأطفال ويؤثر عليهم، يجب على فريق الإنتاج التفكير في استشارة الخبراء للحصول على المشورة بشأن الطريقة الفضلى للمضي قدمًا. يُنصح أيضًا بحضور شخص بالغ يعرفه الطفل من أجل حماية مصالح هذا الأخير. ويجب أن يتنبّه المنتجون والمقدمون للحالات التي يباليغ فيها الأطفال أو يحاولون إرضاء الآخرين أو يثرثرون أو ينقلون الإشاعات باعتبارها حقيقية.

التكتم عن الهوية

يجب على دبنقا أن تفكّر في القضايا التي قد تنشأ عن كشف هوية طفل متورط في سلوك معادٍ للمجتمع أو إجرامي. ويجب أن يكون هاجس دبنقا الرئيسي التأكد مما إذا كان ذلك يصب في مصلحة الطفل الفضلى على المدى الطويل.

يتمتع دبنقا عن تسمية الطفل عند الحديث عن السلوك المماثل لتسليط الضوء على ممارسة معينة، إلا إذا كان ذلك مبررًا بوضوح من الناحية التحريرية.

لا ينبغي اتخاذ القرار بكشف هوية طفل يشارك والداه في سلوك معادٍ للمجتمع أو سلوك إجرامي إلا إذا كان ذلك لا يضر برفاه الطفل وكان مبررًا بوضوح من الناحية التحريرية.

الفصل التاسع - السياسة والسياسة العامة

يجب أن تسعى دبنقا إلى الحياد من خلال تقديم التقارير بدقة وإنصاف واستقلالية:

- معالجة قضايا السياسة العامة أو الجدل السياسي أو الصناعي بما يلزم من الدقة والحياد في البرامج الإخبارية والمخرجات الأخرى.
- عدم إبداء الرأي في الشؤون الجارية أو قضايا السياسة العامة.
- عدم إجراء الحملات أو السماح باستخدام المنظمة لتنظيم الحملات.

المقابلات مع السياسيين

تحرص دبنقا على تخصيص وقت ومساحة متساويين لجميع الأحزاب السياسية، ويتعامل مع المقابلات السياسية باتساق.

المساهمون السياسيون

لا بد من توخي الحذر عند دعوة السياسيين للظهور عبر الإذاعة أو المساهمة في الإنتاج على أساس خبرتهم خارج معترك السياسة. والقصد من ذلك عدم إعلاء شأنهم بما يمنحهم أفضلية غير مستحقة على خصومهم. كما أنه لا يجوز لأي سياسي أو شخص يضطلع بدور سياسي أن يشارك في إدارة دبنقا.

البت خلال الانتخابات

خلال الانتخابات، قد تسعى جميع الأحزاب إلى التأثير على القرارات التحريرية. ويتولى فريق التحرير الأقدم في دبنقا التعامل مع شكاوى التحيز على الدوام.

- يجب أن يكون دبنقا قادرًا على الدفاع عن القرارات التحريرية على أساس أنها معقولة وتم التوصل إليها بعناية وحيادية. ويجب أن يضمن دبنقا:
- استمرار التقييمات الإخبارية في دفع عملية صنع القرار التحريري في البرامج والمخرجات الإخبارية.
- إجراء التقييمات الإخبارية خلال الانتخابات في إطار النقاش الديمقراطي، ما يعني تخصيص وقت متساوٍ للاستماع إلى وجهات النظر ودراسة سياسات جميع الأحزاب والاعتراض عليها. وتتعدد طرق تحقيق الدقة والحيادية اللازمتين بين الأحزاب السياسية، فقد يتم ذلك عبر عنصر أو برنامج أو مقال واحد، أو عبر سلسلة من البرامج أو المقالات، أو على مدار الحملة الانتخابية بأكملها.
- لضمان الدقة والحيادية، يجب على منتجي البرنامج تسجيل تغطية القصص الانتخابية، ويجب على فريق التحرير الأقدم في المحطة مراقبة المخرجات طوال الحملة الانتخابية (منذ انطلاق الحملة رسميًا بعد إغلاق باب الترشيح، وحتى الحملة اللاحقة وصولاً إلى إغلاق صناديق الاقتراع يوم الانتخابات).

في يوم الانتخابات – يجب التوقف عن تغطية الحملات الانتخابية في يوم الاقتراع وعدم نشر تقارير عن استطلاعات الرأي.

التقارير عن استطلاعات الرأي

يجب على دبنقا توخي الحذر عند تغطية نتائج الاستطلاعات حول نوايا التصويت.

- ولا بد من تطبيق القواعد التالية:
- يجب ألا يبدأ دبنقا نشرة إخبارية أو برنامجًا إخباريًا بنتائج استطلاع نوايا التصويت.
- يجب ألا يعرض دبنقا نتائج استطلاع نوايا التصويت ضمن العناوين الرئيسية ما لم تكن قد أثارت هذه النتائج قصة إخبارية تستوجب الإشارة إلى نتائج الاستطلاع لفهمها.
- يجب ألا يعتمد دبنقا على تفسير نتائج الاستطلاع الصادر عن المنظمة التي كلفت به، بل أن ينقل الأسئلة والنتائج والاتجاهات.

- يجب التعامل بعناية خاصة مع الاستطلاعات التي تتعارض مع اتجاه معين بدون تفسير مقنع.
- يجب أن يستخدم دبنقا في تقاريره عبارة "تشير" استطلاعات الرأي وليس "تثبت" أو "تظهر" استطلاعات الرأي.
- يجب أن يبلغ دبنقا عن المنظمة التي نفذت الاستطلاع والجهة التي قامت بتكليفها.
- يجب الإبلاغ عن هامش الخطأ إذا كانت الفجوة بين المتنافسين ضمن الهامش. يجب على المحطة أيضًا الإبلاغ عن وقت ومكان وكيفية إجراء الاستطلاع ومن هم المستجيبون وعددهم.
- في يوم الانتخابات، لا يجوز الإعلان عن استطلاعات الرأي إلى أن يتم إغلاق مراكز الاقتراع.

المسوحات

إذا أجرى دبنقا مسحًا، لا يمكن الإعلان عن النتائج باعتبارها استطلاعًا. ولا ينبغي استعراض النتائج على شكل نسب مئوية بل على شكل أرقام مباشرة.

قد يتم الإبلاغ عن مسوحات المستمعين الذين يتصلون بالهاتف أو يرسلون رسائل نصية كـ "استطلاعات غير رسمية"؛ ولكن عند الإبلاغ عن النتائج، يجب التوضيح أن الآراء لا تمثل سوى آراء جمهور معين في وقت معين (لأن الجمهور يختار نفسه ولا يمثل المجتمع بأكمله). إذا قام دبنقا بذلك، يمكنه التعبير عن النتائج بالنسب المئوية.

يجب ألا تُستخدم المكالمات الواردة أو التصويتات النصية مطلقًا لجمع معلومات جادة حول الدعم السياسي للأحزاب.

استطلاعات صوت الشعب

يجب تنقيح استطلاعات صوت الشعب المتعلقة بالسياسة أو بقضايا السياسة العامة بشكل يضمن تغطية جانبي القضية و/أو تمثيلها فعلاً لمجموعة الأشخاص المستطلعين.

الفصل العاشر - الحرب وحالات الطوارئ والتظاهرات والاضطرابات المدنية

الحرب

عند إعداد تقارير عن أعمال الحرب، يتعين على دبنقا أن يحافظ على موضوعيته ويقدم تقاريره بشكلٍ يمكن الجمهور من التوصل إلى تقييمه الخاص حول من يقوم بأي أعمال وتجاه أي جهة.

يجب ألا يتبنى دبنقا لغة الآخرين واستخدامها كلغته الخاصة. على سبيل المثال، قد تدلّ عبارة "متمرد" إلى وصف أحادي الجانب. لذلك، يجب أن تتجنب المحطة استخدام هذه العبارة من دون تحديد الجهة التي صدرت عنها، مثلًا: "وصفت الحكومة المهاجمين بالمتمردين".

لا يناسب أيضًا استخدام عبارات مثل "تحرير" أو "محاكمة عسكرية" أو "إعدام" عندما تفتقر العملية القضائية إلى الوضوح.

ويجب أن يصف دبنقا ما حدث عبر استخدام كلمات تصف على وجه التحديد الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بالفعل المذكور، مثل "مفجر" و"مهاجم" و"مسلح" و"خاطف" و"متمرد" و"مقاتل".

الاستيلاء والخطف واحتجاز الرهائن والمحاورة

في حالات الاستيلاء والخطف واحتجاز الرهائن والمحاورة، يجب أن تدرك دبنقا أن مرتكبي هذه الأعمال (الجناة) قد يشاهدون أو يسمعون أي مادة يتم بثها أو نشرها.

من المهم أن تنتقل دبنقا المطالب في هذه الحالات في سياقها المناسب، أي في الإطار الأوسع للقصة وليس بمثابة عنوان رئيسي أو قصة بحد ذاتها. كما يجب على دبنقا أن يدرس بدقة القضايا الأخلاقية التي يطرحها توفير منصة للخاطفين أو محتجزي الرهائن، خصوصًا إذا اتصلوا مباشرة بدبنقا. ويجب أن يحافظ دبنقا على سلطته التحريرية على تقارير الأحداث ويحرص على:

- عدم مقابلة الجناة مباشرةً على الهواء.
- عدم بث أي صوت يقدمه الجاني مباشرةً على الهواء.
- يتخذ فريق التحرير الأقدم في دبنقا أي قرار ببث أو نشر المواد التي يسجلها الجاني.



عند نقل قصص تتعلق بالاستيلاء أو الخطف أو احتجاز الرهائن أو المحاصرة، يجب أن يمثل دبنقا لنصائح الشرطة والسلطات الأخرى حول المعلومات التي من شأنها أن تؤزم الوضع إذا تم الإبلاغ عنها. قد تطلب منا الشرطة حجب معلومات أو ذكرها، وقد تطلب حتى تعتيمًا إخباريًا كاملاً لحين معالجة الموقف. **يجب إحالة أي طلب من هذا القبيل إلى رئيس التحرير.** ويجب ألا تتدخل الشرطة والسلطات الأخرى في الاستقلالية التحريرية للمحطة أو الحق في بث المعلومات أو نشرها.

يتخذ كبار محرري دبنقا القرار المناسب بعد الموازنة بين حق المجتمع في معرفة المعلومات من جهة والاحتياجات الأمنية الفورية للوضع من جهة أخرى. يجب أن تمثل المحطة عادةً لما يُطلب منها متى كان ذلك معقولاً، ولكن لن تبث دبنقا عن علم أي مواد غير صحيحة.

حالات الطوارئ الوطنية

من المهم تحديد مصدر المعلومات في المراحل المبكرة من الإبلاغ عن حالات الطوارئ والكوارث والحوادث.

قد تكون التقديرات الأولية لأعداد الضحايا غير دقيقة. وفي حال أعطت مصادر مختلفة تقديرات مختلفة، يجب على المحطة إما الإبلاغ عن نطاق التقديرات أو الإبلاغ عن المصدر الأكثر نفوذاً وتسمية هذا المصدر وفقاً لذلك.

في حال مقتل الأشخاص أو إصابتهم أو فقدانهم، من المهم ألا يتلقى أفراد أسرهم الخبر أولاً من خلال الإذاعة، بقدر ما يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية. ولكن في الوقت عينه، تدرك المحطة الإذاعية أن عدم ذكر الأسماء في التقارير قد يسبب قلقاً لا داعي له لدى الأشخاص الذين قد يكون أقاربهم متورطين في الخبر. لكن وفقاً لسياسة دبنقا، ل يمكن مقارنة هذا القلق مع المعاناة التي قد تلحق بالعائلات التي تتطلع على الأسماء للمرة الأولى عبر المحطة الإذاعية.

حالات الطوارئ المدنية

خلال حالة الطوارئ المدنية، ستسعى دبنقا إلى تقديم المعلومات الأساسية بشكلٍ يحرص على السلامة العامة للمجتمع. وسيعمل مع مخططي حالات الطوارئ، ولكن عليه اتخاذ القرارات التحريرية اللازمة لضمان الدقة والاستقلالية.

التظاهرات والاضطرابات وأعمال الشغب

- عند تغطية التظاهرات والاضطرابات وأعمال الشغب، من المهم أن تقوم دبنقا بما يلي:
- تقييم خطر أن يؤدي إطلاع الأشخاص مسبقًا على احتمالات الاضطرابات إلى تشجيعهم على القيام بهذه الاضطرابات.
 - الانسحاب فورًا إذا اشتبه دبنقا في أن وجوده يوجب الوضع.
 - التعامل مع تقدير عدد الأشخاص المعنيين انطلاقًا من الشك الواجب، والإبلاغ عن الاختلافات الكبيرة في الأرقام وذكر مصادرها.
 - يجب أن تقدم دبنقا رؤيا شاملة وغير متحيزة. وعندما يصعب على المرسلين المتواجدين في موقع واحد من المواجهة تقديم رؤيا شاملة وواضحة، يجب تحديد إطار المواد التي ينتجونها ضمن سياق أوسع قبل البث أو النشر.

الفصل الحادي عشر - الدين

يتخذ دبنقا الإجراءات التالية:

- يحرص على وصف معتقدات وممارسات الأديان بدقة وحيادية.
- يضمن عدم تحريف الآراء والمعتقدات الدينية للفرد أو الدين أو المذهب الديني أو إساءة استخدامها أو التمييز ضدها، وتقييمها بناءً على المعايير المقبولة عمومًا.

- يعكس دبنقا في عمله وعيًّا وإدراكًا بالحساسية الدينية للإشارات أو استخدامات الأسماء والصور والآلهة التاريخية والطقوس والنصوص المقدسة واللغة في قلب الأديان المختلفة، ويضمن التعامل مع أي إشارة إليها بحذر وبشكل مبرر من الناحية التحريرية.
- تحترم دبنقا الحساسية الدينية المحيطة بالاحتفال بالأيام المقدسة والأعياد الرئيسية لمختلف الأديان بحيث يتجنب أن تحدث المواد أي إساءة غير ضرورية في حين قد تكون المواد نفسها مقبولة أكثر للبت أو النشر في أوقات أخرى.

في البرامج أو المقالات التي يتناول موضوعها الرئيسي الآراء و/أو المعتقدات الدينية لدين أو مذهب ديني، يتوجب على دبنقا أن تحدد بوضوح العقيدة موضوع النقاش والغرض من البرنامج أو المقالة. لا ينبغي استخدام البرنامج أو المقالة لأغراض التجنيد. ولا يجوز السماح للمشاركين بتقويض أو تشويه المعتقدات الدينية للآخرين.

يجب أن تطبق دبنقا الموضوعية الواجبة عند التعامل مع أي ادعاءات بامتلاك قوة أو قدرات خاصة لشخص أو مجموعة على قيد الحياة (مثل المعالجين التقليديين) في البرامج أو المقالات الدينية. لا ينبغي تقديم مثل هذه الادعاءات عندما يُحتمل استماع الأطفال إلى المحطة الإذاعية.

احترام القيم الثقافية والعرقية

يجب على الصحفيين الامتناع عن نشر أو بث أي مواد تشجع على أي تمييز أو تحرض على الكراهية على أساس العرق أو القبيلة أو الجنسية أو الحالة الاجتماعية أو النوع الاجتماعي أو التوجه أو العقيدة.

يجب أن يذكر الصحفيون فقط عرق الشخص أو قبيلته أو حالته الاجتماعية أو توجهه أو عقيدته إذا كانت هذه المعلومات ذات صلة وثيقة بالقضية والتقارير وعناصر البرنامج.

الفصل الثاني عشر - النزاهة والاستقلالية التحريرية

يجب أن تكون دبنقا مستقلة عن مصالح الدولة والمصالح الحزبية.
لا ينبغي به:

- تبني أي منظمة أخرى أو منتجاتها أو أنشطتها أو خدماتها.
- السماح للأنشطة الخارجية للأشخاص العاملين في المحطة بالتأثير على برامجهم أو قرارات الإدارة والسياسة الخاصة به.

تسمية المنتجات

يعكس المحتوى عبر الإنترنت لدبنقا وبرامجه العالم الحقيقي الذي يشمل إشارات إلى المنتجات والخدمات التجارية. وتدفع الجهات الإعلانية أحيانًا مقابل نشر الإعلانات كما تتولى رعاية عروض وعناصر ومبادرات معينة.

يجب أن يتجنب دبنقا إعطاء أي انطباع بأنه يروج لمنتجات أو منظمات أو خدمات أو يؤيدها. يعود ذلك لأسباب تجارية عند قبول الإعلانات المدفوعة بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على الحياد والاستقلالية التحريرية.

المواد أو القصص الترويجية التي تزودها جهات خارجية

يجب أن يستند اختيار دبنقا للقصص وتغطيتها إلى أسباب تحريرية مستقلة.

يجب أن يدرك المنتجون والمحررون والمقدمون أن المنظمات قد ترغب في بث أو نشر قصص معينة لأسباب تجارية.

لا بد من أن تحرص دبنقا على أن يكون اسم المنتج أو الخدمة أو المنظمة مبررًا بوضوح من الناحية التحريرية عند ذكره في أي تقرير إخباري أو برنامج واقعي أو مقال.

استعراض المنتجات أو الخدمات



يجب أن تضمن دبنقا عدم وجود أي عنصر إعلاني عند استعراض أي برنامج أو عنصر للمنتجات أو الخدمات، لا بل يجب أن يشمل الاستعراض مجموعة مختلفة من الموردين من دون تقديم تفاصيل عن مكان وكيفية الحصول عليها.

استخدام التسهيلات والمنتجات والخدمات المجانية والمنخفضة التكلفة

لا يجوز في أي ظرف من الظروف أن يقبل أي شخص يعمل لصالح دبنقا شيء قد يُفسر على أنه دفعة مالية مقابل الحصول على تغطية مؤاتية أو على أنه حافز لتغيير التغطية غير المؤاتية أو التخلي عنها.

يجب إرجاع الهدايا مع إرفاق خطاب تفسيري إن أمكن. قد تُستثنى من ذلك الهدايا ذات القيمة الاسمية فقط، مثل قذح أو غطاء يحمل شعار الشركة، أو الهدايا ذات القيمة الرمزية أو العاطفية إذا موافق على ذلك محرر أقدام.

قد تقبل البرامج والأقسام عبر الإنترنت غير الإخبارية بعض المزايا/التسهيلات المجانية أو منخفضة التكلفة بشكل كبير التي تساهم في إنتاج البرنامج و/أو المحتوى. قد تتمتع أيضاً عناصر أو برامج معينة باتفاقيات رعاية.

يجب إعداد سجلات دقيقة لمثل هذه الاتفاقيات ويجب أن تحتفظ دبنقا بالاستقلالية التحريرية.

بصرف النظر عن صفقات الرعاية المحددة، لا يمكن تقديم أي ضمانات بعرض المنتجات أو الخدمات.

لا تُقبل طلبات الحصول على نسخ إضافية من الكتب أو أقراص DVD أو غيرها من المواد التي يتم تقديمها بشكل روتيني لتخضع للمراجعة ما لم تكن هناك حاجة صريحة للحصول على مثل هذه النسخ الإضافية.

بالنسبة إلى البرامج الإخبارية، قد تقدم المنظمات للصحفيين رحلات لتقصي الحقائق. لا تقبل دبنقا هذه الرحلات إلا إذا توفرت أسباب تحريرية واضحة تبررها وعندما تكون هذه هي الرحلات الوسيلة الوحيدة لتغطية قصة معينة. يجب أن يتم إيضاح هذه الترتيبات للجمهور، ولا ينبغي الإشارة إلى أي منتجات تجارية على الهواء أو عبر الإنترنت. يوافق فريق التحرير الأقدم في المحطة على مثل هذه الرحلات.

لا يجوز للصحفيين قبول مساعدات السفر (الإقامة، التذاكر، التنقل في مركبة) إلا بموافقة محرر الأخبار أو البرنامج.

لا يجوز للصحفيين قبول مدفوعات أو هدايا مقابل حضور المؤتمرات الصحفية أو إجراء مقابلة مع مصدر أو نشر بيان صحفي (بالصيغة التي هو مكتوب بها) أو اقتباسات.

لا يجوز أن يقدم الصحفيون الدفعات لأي مصدر إخباري مقابل الحصول على معلومات أو على إمكانية الوصول.

تضارب المصالح

قد يثنأ تضارب في المصالح لأي شخص مسؤول عن إنتاج محتوى الأخبار والبرامج وعرضه ونشره. لا ينبغي التلميح أبدًا أن المصالح الشخصية أو التجارية أو المالية أو غيرها قد أثرت على قرارات دبنقا التحريرية أو المالية.

يجب على كل الطاقم التحريري والمشاركين في إنتاج البرامج والمحتوى عبر الإنترنت الإعلان عن أي اهتمامات أو علاقات شخصية قد تؤثر على عملهم، بما في ذلك:

- كتابة المحتوى للمنظمات الإعلامية الأخرى.
- أي دعوة أو نية لتأليف كتب أو كتيبات أو نصوص أو أي مادة أخرى بما في ذلك الصور الفوتوغرافية أو أي نوع من الأعمال الفنية.
- الخطابة/الإطلاقات العامة.
- التدريبات الإعلامية.



- صلات بالمؤسسات الخيرية والمنظمات الناشطة في تنظيم الحملات.
- الأنشطة السياسية.
- مزايا الضيافة أو المزايا الشخصية.
- المصالح المالية والتجارية.
- العمل على الهواء والإعلانات التجارية.
- إذا كانوا يمتلكون/يعملون في شركة إنتاج إعلامي.
- تنفيذ أي أعمال متعلقة بالعلاقات العامة سواء لصالح منظمة تجارية أو سياسية أو مجتمعية.

لا يجوز للموظفين القيام بحملات لصالح السياسيين أو المرشحين أو التظاهر لصالحهم أو تأييدهم. ينبغي ألا يرتدوا أي أضرار مؤيدة للحملة أو يقدموا أي إشارة على دعم أي طرف أو قضية. يعني ذلك أيضًا أنه يجب على الموظفين عدم المشاركة في مسيرات أو التجمع لدعم قضايا أو حركات، أو عرض اسمهم على أي حملة أو حدث لجمع التبرعات أو أي حدث مماثل. يجب أن يكون حضور أي من هذه الأحداث مرتبطًا مباشرةً بواجبات العمل الرسمية للصحفي.

وسائل التواصل الاجتماعي

يجب أن يكون موظفو دبنقا على دراية بتداعيات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. سيتم التعامل مع نشر الآراء على مواقع مثل تويتر وفيسبوك وغيرها، لا سيما حول الأمور المثيرة للجدل وذات الاهتمام العام، على أنه تضارب في المصالح. وينطبق ذلك على نشر وجهات النظر الشخصية ونشر روابط لآراء الأشخاص والمؤسسات الأخرى.

برامج العمل الاجتماعي

يشكل هذا النوع من البرامج جزءًا مهمًا من عمل دبنقا، ولا بد من دراسة الدور الذي يضطلع به دبنقا بدقة. يجب على دبنقا الحرص على ما يلي أثناء إعلام المجتمع وتثقيفه:

- عدم ممارسة الضغط في ما يتعلق بقضايا السياسة العامة عند نشر التوعية حول القضايا الاجتماعية الهامة.



راديو | تلفزيون | اونلاين
Radio | TV | Online

المبادئ التوجيهية التحريرية
محدث 2022

- إذا تزامن برنامج أو حملة عمل اجتماعي مع حملة حكومية، فمن المهم ألا يرتبط دبنقا ارتباطاً وثيقاً بسياسة الحكومة.
- يجب أن يضمن دبنقا عدم تبني برامج ومحتواه لأجندة حملات مجموعة معينة. يجب على دبنقا معاملة المجموعات بموضوعية وعدم تفضيل إحداها على الأخرى.
- يجب أن تكون التقارير الإخبارية المعنية بحملات العمل الاجتماعي محايدة.

الفصل الثالث عشر- مشاركة الجمهور

تعد مشاركة الجمهور جزءًا مهمًا من وسائل الإعلام ذات التركيز المجتمعي ولا بد من تشجيعها.

برامج المداخلات الهاتفية

يشمل هذا النوع من البرامج الإذاعية تعليق المستمعين عبر الهاتف على القصص والمواضيع بالإضافة إلى التعليق عبر وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية والبريد الإلكتروني. بما أن البرنامج يُبث مباشرةً، يجب على المنتجين والمقدمين أن يبقوا متيقظين لاحتمال خرق المساهمين للقانون أو تسببهم في إساءة. ينبغي بالمقدم الحرص على عدم التعبير عن آرائه/آرائها.

يجب على منتجين برامج المداخلات الهاتفية:

- إعادة الاتصال بالمتصل وإحاطته قبل البث على الهواء.
- قراءة رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية والحصول على موافقة المنتج عليها قبل بثها.
- التأكد من أن المقدمين يعرفون ويفهمون قانون البث والمبادئ التوجيهية التحريرية للمحطة الإذاعية وأنهم قادرين على معالجة المواقف الصعبة بسرعة ولباقة.
- عند إنتاج برنامج مداخلات هاتفية حول موضوع حساس، يجب إطلاع المنتجين والمقدمين على كيفية التعامل بعناية مع المساهمين.
- عندما يتصل شخص ما بشكل غير متوقع بالبرنامج رغبةً منه بمشاركة قصة معقدة/حساسة، لا بد من توخي الحيط والحذر قبل إعطائه مجال التكم على الهواء، مثلًا، لا بد من مراعاة مبدأ عدم الكشف عن الهوية ومبدأ الدقة.

المسابقات

يحظر على دبنقا الترويج لأي منافسة غير منظمة بالاشتراك مع دبنقا.

يجب أن تقدم أي مسابقة اختبارًا حقيقيًا ومناسبًا للجمهور للمهارات أو المعرفة أو التقييم.



عندما لا تكون المنافسة جزءًا من مدة محددة مدفوعة لبث الإعلان أو جزءًا من صفقة رعاية، يجب على دبنقا الامتناع عن الترويج لأي خدمة أو منتج أو منشور. يهدف ذلك إلى حماية الاستقلالية التحريرية بالإضافة إلى التوقعات المشروعة للجهات التي دفعت مقابل الإعلان.

على دبنقا تحديد القواعد وإطلاع المستمعين عليها قبل تنظيم مسابقة.

التصويت

قد يطلب دبنقا من المستمعين التصويت على مجموعة متنوعة من المسائل. يتم تطبيق القواعد الإرشادية التحريرية لإجراء الاستطلاعات والتبليغ عن النتائج في هذه الحالات. يجب على المنتجين أيضًا الحرص على:

- أن تكون قوة آلية التصويت مطابقة ومتناسبة مع الأهمية التحريرية للصوت.
- توخي الحذر بشكل خاص في ما يتعلق بقوة ونزاهة الأصوات الخاصة بالجوائز التنافسية، حيث يمكن أن تؤدي النتيجة إلى تغيير حياة الأشخاص، مثل مسابقات المواهب.
- صياغة القواعد ونشرها بما يمكن دبنقا على سبيل المثال من استبعاد شخص على خلفية غش أو احتيال.
- إتاحة وقت كافٍ لعد الأصوات والتحقق منها كما يجب قبل إعلان النتيجة.

يدرك دبنقا أنه قد يقترف فريقنا الأخطاء أحياناً. في هذه الحالة، سنبدل قصارى جهدنا، حيثما أمكن، لمعالجة الشكاوى بسرعة وإنصاف.

يجب تقديم الشكاوى خطياً إلى رئيس التحرير.

يجب أن تقدم الشكاوى تفاصيل حول كيفية عدم امتثال عنصر برنامج معين أو مقالة عبر الإنترنت أو منشور على وسائل التواصل الاجتماعي للمبادئ التوجيهية التحريرية لدبنقا.

إذا كان دبنقا مخطئاً، سنُتخذ إجراءات لتصحيح أي خطأ.

وقد يشمل ذلك إصدار اعتذار أو بث أو نشر تصحيح أو توضيح.

بالإضافة إلى ذلك، سيسلمك رئيس التحرير رداً خطياً.

يجب إرسال الشكاوى إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني -

editor@dabangasudan.org

عليك ذكر اسمك الكامل وتفاصيل الاتصال بك.

نعمل على الاعتراف باستلام الشكاوى والرد عليها في غضون 10 أيام عمل.

الفصل الخامس عشر - وسائل التواصل الاجتماعي

تعمل دبنقا عبر منصات متعددة لبث ونشر أخبار موثوقة ودقيقة.

تعتقد دبنقا أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أداة مهمة في مشاركة الأخبار ذات المصداقية والموثوقة والتي ستصل إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور.

من المهم ألا يعتمد جمهورنا فقط على الأخبار والمعلومات التي يتلقونها، بل أن يشعروا أيضاً بالراحة والثقة للتواصل والتفاعل مع فرقنا عن طريق منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

دبنقا ملتزمة بالعمل بموجب قوانين الإعلام في السودان، ويؤمن أيضاً أن اعتماد مبادئ توجيهية شفافة وواضحة سيثبت ويؤكد على المعايير التي تعمل بها فرقنا في معرض عملها وتفاعلها مع الجماهير.



تعد المبادئ التوجيهية المعنية بوسائل التواصل الاجتماعي هذه جزءًا لا يتجزأ من المبادئ دبنقا التحريرية.

نعتمد أن هذه المبادئ التوجيهية توضح كيف يستخدم الصحفيون وصانعو البرامج لدينا وسائل التواصل الاجتماعي بحيث يثق جمهورنا في جودة عملنا وصحته.

مبادئنا التوجيهية

نتوقع دبنقا من موظفيها التصرف بشكل احترافي في جميع جوانب عملهم وعدم الإقدام على أي أمر من شأنه الإضرار بسمعة دبنقا كمصدر موثوق وذي مصداقية للأخبار والمعلومات المحايدة. تمثل هذه المبادئ التوجيهية المعايير المتوقعة من جميع المشاركين في إنتاج الأخبار والبرامج وكل المحتوى عبر المنصات الإعلامية التي يستخدمها دبنقا.

يُفترض بكل موظف في دبنقا العمل وفقًا للمبادئ التحريرية.

يجب أن يكون المحتوى الذي يتم نشره عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي مناسبًا دائمًا ويتم إنتاجه بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التحريرية لدبنقا.

تشكل الدقة والتحقق والحياد جوهر كل ما ينتجه دبنقا. سيخضع المحتوى الذي يتم نشره عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي للعمليات التحريرية الصارمة ذاتها مثل أي عنصر إخباري أو عنصر برنامج آخر.

لن تتسامح دبنقا مع أي تعليقات أو مداخلات مسيئة أو مسببة للشقاق أو غير مراعية أو استفزازية بشكل متعمد أو تحريضية.

الدقة والتحقق

سيتعامل دبنقا مع كل المحتوى، بما في ذلك المكالمات الهاتفية والصور والفيديو وأي معلومات يتم جمعها وتوفيرها من قبل جماهيره وفقًا لعمليات جمع الأخبار والإنتاج الموضحة في مبادئنا التوجيهية التحريرية. سيتم التدقيق في المحتوى والتحقق منه قبل استخدامه ومشاركته عبر



الإنترنت وعبر وسائل التواصل الاجتماعي. يهدف ذلك إلى ضمان صحة المواد التي ينشرها دبنقا أو يشاركها عبر الإنترنت.

سنضمن تغطية الأحداث، لا سيما تلك التي تطلق عليها جهات كثيرة تسمية "الأخبار العاجلة" بدون التسبب بذعر أو قلق لدى جماهيرنا. عندما نغطي قصصًا إخبارية سريعة التطور، نسعى إلى التركيز على الأخبار التي نعلم أنها صحيحة من ناحية الوقائع وإلى مقاومة التكهنات.

تدرك دبنقا أنه صحفيه يجب أن يحرصوا على تمييز الوقائع من الشائعات ويعي أنه قد يتم تداول معلومات مضللة على وسائل التواصل الاجتماعي عن قصد خدمةً لأهداف قضية أو منظمة معينة.

ستنظر دبنقا أيضًا في التبرير التحريري لمشاركة وإعادة نشر أي محتوى يتم تداوله أصلًا على نطاق واسع أو يكون "رائجًا" عبر الإنترنت.

إذا استخدمت مواد من وسائل التواصل الاجتماعي أو الإنترنت بشكل أوسع ضمن عنصر من إنتاج دبنقا لاستخدامها على الموقع الإلكتروني الخاص به أو قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة به، فسيقوم الصحفيون دائمًا بنسب المصدر، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التحريرية.

الموافقة وواجب الرعاية

تراعي دبنقا الحاجة إلى حماية خصوصية المواطنين الذين ينشرون موادًا عبر حساباتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي.

سيطلب الصحفيون في دبنقا دائمًا الإذن أو الموافقة قبل مشاركة محتوى من حساب شخصي وسيقومون دائمًا بنسبه لـ "صاحب الحقوق".

لن يشجع دبنقا ولن يسعى قط إلى إقناع أي شخص بخرق القانون أو تعريض نفسه للخطر من أجل تقديم أي مادة – صور أو فيديو أو صوت – من أي موقف.

الحياد

سيخضع محتوى وسائل التواصل الاجتماعي لدى دبنقا للتدقيق ذاته بشأن الحياد مثل أي جزء آخر من إنتاجه.

سيستخدم دبنقا "الحياد الواجب"، عند الاقتضاء، لضمان ربط المحتوى المتصل والمترابط عبر الإنترنت والإشارة إليه. سيضمن ذلك إبراز مجموعة من الآراء حول القضية ذاتها لجماهيرنا. سيحرص دبنقا على ضمان توازن العناوين الرئيسية على الإنترنت والتغريدات.

يمكن أن تشكل الهاشتاغ وسيلة فعالة لزيادة عدد الزيارات إلى موقع إلكتروني أو منصة لوسائل التواصل الاجتماعي. سيتوخى صحفيو دبنقا الحذر في استخدام الهاشتاغ لضمان عدم الإيحاء بأنهم يدعمون أو يفضلون جانب من القصة على أي جانب آخر.

سيكون من الضروري لحسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي تحمل علامة دبنقا "متابعة" مجموعة واسعة من المنظمات والأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجماعات السياسية. قد يكون من الضروري أيضاً للصحفيين "وضع إشارة مرجعية" على منشورات وسائل التواصل الاجتماعي للرجوع إليها في المستقبل. لا يعني أي من هذه الإجراءات أن دبنقا يؤيد أي حساب على وسائل التواصل الاجتماعي أو أي منشور ينشره هذا الحساب.

الموظفون الذين يعملون عبر الإنترنت بصفتهم الشخصية

تدرك دبنقا أن موظفيه يملكون حساباتهم الشخصية ويتمتعون بوجود على وسائل التواصل الاجتماعي.

تتوقع دبنقا من الموظفين ألا يقوموا بأي أمر من شأنه الإضرار بسمعة المنظمة أو موثوقيتها. تماشياً مع مدونة قواعد السلوك وسياسات الموارد البشرية، يتوقع دبنقا من موظفي الأخبار والبرامج أن يتصرفوا بحيادية في جميع الأوقات - ما يعني أنه لا ينبغي التعبير عن الآراء السياسية عبر الإنترنت، حتى بصفة شخصية.

يجب أن يكون الموظفون حذرين بشأن الانضمام إلى المجموعات عبر الإنترنت، حتى لو اعتقدوا أنها منتديات "خاصة" أو "مغلقة" ويجب عليهم طلب المشورة من رئيس التحرير إذا



كانوا غير متأكدين من إمكانية نشوء أي تضارب في المصالح عن نشاطهم الشخصي عبر الإنترنت.

يجب على الموظفين أيضاً الحرص على عدم ظهورهم على أنهم يؤيدون آراء أي مجموعة مصالح معينة أو يبذون دعماً لها.

يتوقع دبنقا من الموظفين نشر التعليقات التي سيكونون مستعدين لبثها ليس إلا.

المراقبة

تضمن دبنقا وجود موظف مدرب للتعامل مع التعليقات والاستفسارات المنشورة والمطروحة عبر قنوات التواصل الاجتماعي.

تراقب دبنقا المحتوى للتأكد من أنه مناسب للنشر وأن التعليقات مناسبة للمساءلة قيد المناقشة. لن يتم نشر/ستتم إزالة التعليقات غير المناسبة أو غير المجدية.

تضمن دبنقا قانونية المحتوى والتعليقات المنشورة على الإنترنت أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي. لن يتسامح دبنقا مع أي مساهمات أو تعليقات للجمهور تؤيد أعمالاً غير قانونية.

تضمن دبنقا تماشي جميع الأعمال المنشورة على الإنترنت أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع قوانين حقوق النشر.

لن تنشر دبنقا عن علم أي مادة تنطوي على تشهير أو ازدراء للمحكمة.

بالإضافة إلى ذلك، تزيل دبنقا أو يرفض نشر أي تعليق يعتبره تشهيرياً أو ازدراءً للمحكمة. يعود القرار النهائي لرئيس التحرير الذي يحتفظ بالحق في استشارة المجلس الإشرافي ومحام. يحتفظ دبنقا بالحق في حظر أو إسكات حساب أي شخص يكون سلوكه على الإنترنت مسيئاً أو مهديداً، أو تتعارض تعليقاته مع هذه المبادئ التوجيهية لوسائل التواصل الاجتماعي.

الشكاوى

تدرك دبنقا أنه قد يقترف فريقنا الأخطاء أحياناً. في هذه الحالة، سنبذل قصارى جهدنا، حيثما أمكن، لمعالجة الشكاوى بسرعة وإنصاف.



يجب تقديم الشكاوى خطياً إلى رئيس التحرير.

يجب أن تقدم الشكاوى تفاصيل حول كيفية عدم امتثال منشور معين على وسائل التواصل الاجتماعي للمبادئ التحريرية المنشورة لدبنقا.

إذا كانت دبنقا مخطئه، ستتخذ إجراءات لتصحيح أي خطأ.

وقد يشمل ذلك إصدار اعتذار أو بث أو نشر تصحيح أو توضيح.

بالإضافة إلى ذلك، سيسلمك رئيس التحرير ردًا خطياً.

يجب إرسال الشكاوى إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني

editor@dabangasudan.org

عليك ذكر اسمك الكامل وتفاصيل الاتصال بك (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف).

نعمل على الاعتراف بشكوى والرد عليها في غضون 10 أيام عمل.



الفصل السادس عشر - قانون وتنظيم وسائل الإعلام في السودان

تعتقد دبنقا أنه يحق لجميع السودانيين أن يكونوا قادرين على المشاركة في تبادل المعرفة والأخبار والمعلومات من خلال الوصول إلى تقارير عادلة ودقيقة ومحيدة.

تلتزم دبنقا بالعمل بالشراكة مع جميع أصحاب المصلحة والوكالات في أي عملية وحوار معترف به لتطوير نظام لتنظيم الإعلام في السودان. علاوةً على ذلك، تعتقد دبنقا أن هذا التنظيم يجب أن يركز على مبادئ الصحافة المهنية والحق في حرية التعبير ضمن مجتمع ديمقراطي.

الفصل السابع عشر - فهرس المصطلحات

ادعاء - دعوى أو اتهام.

تضارب المصالح - في سياق هذه المبادئ التوجيهية، حالة تكون فيها اهتمامات أو أهداف موظف ودبنقا غير متوافقة أو حالة يكون فيها الشخص في وضع يمكّنه من جني منفعة شخصية من الإجراءات أو القرارات المتخذة بصفته الرسمية.

مساهم - أي شخص يشارك في برنامج إذاعي أو مقال إعلامي، سواء كان مراسلاً أو خبيراً أو ممثلاً لمنظمة أو فرداً من الجمهور.

دبنقا - راديو تلفزيون أونلاين (دبنقا)

المبادئ التوجيهية التحريرية لدبنقا - راديو تلفزيون أونلاين - تمثل المبادئ التوجيهية قيم منظمة دبنقا الإعلامية ومعاييرها. تشكل المبادئ التوجيهية أداة مرجعية يومية يستخدمها جميع الموظفين في جميع مجالات البرامج الإذاعية والنشر عبر الإنترنت. يجب أيضاً نشر المبادئ التوجيهية وإتاحتها ليقراها أي شخص من خارج المنظمة.

المجلس الإشرافي لدبنقا - مجلس يوفر الإشراف والمشورة بشأن القضايا الإستراتيجية. وهو مسؤول عن ضمان تطبيق وممارسة سياسات الحوكمة القانونية والإدارة المالية السليمة والأخلاقية.

الطائفة - مصطلح يشير إلى هيئة دينية مميزة يتم تحديدها بسمات مثل الاسم الشائع والبنية والقيادة والعقيدة.

الأدلة الوثائقية - في سياق هذه المبادئ التوجيهية، إما بيان خطي/ملاحظات موقعة ومؤرخة، أو نصوص بث البرنامج.

رئيس التحرير - المسؤول بشكل عام عن كافة السياسات وصنع القرارات في مؤسسة دبنقا الإعلامية.

النزاهة التحريرية - الحقيقة التحريرية.

هيئة التحرير التحرير - المحررين والمنتجين وكبار الصحفيين بقيادة رئيس التحرير.

التشويه الإلكتروني - في سياق هذه المبادئ التوجيهية، طريقة لتغيير الصوت بحيث لا يمكن التعرف على المتحدث من خلال صوته.
"اصطياد" الأدلة - البحث عن الأدلة.

الإجراءات القانونية سارية المفعول - الفترة الممتدة من لحظة الاعتقال حتى الإدانة أو التبرئة في محكمة قانونية.

التقييم الإخباري - قرار يتخذه مراسل أو محرر بناءً على مبدأ ما يتم تعريفه/إدراجه كأخبار.
الجناة - المتهمون أو المجرمون أو مرتكبو الأفعال غير المشروعة.

المعلومات الشخصية - المعلومات الخاصة - مثل السجلات الصحية أو سجلات التوظيف.
الانتماء السياسي - الارتباط بشكل ناشط بمنظمة سياسية أو الانتساب إليها.

التحامل - التحيز أو التصور المسبق.

المصلحة العامة - قضية تتعلق برفاهية أو عافية عامة الناس أو تستعطف المجتمع أو تهمة.

التصريح الذاتي - في سياق هذه المبادئ التوجيهية، خطاب أو نموذج موقع يعطي الإذن.
مكان شبه عام - يعني ذلك عادةً مساحة ذات ملكية خاصة يُسمح للجمهور بدخولها، مثل متجر أو فندق.

قيادة التحرير - رؤساء الأقسام بقيادة رئيس التحرير يدعمه والمحامين والمجلس الإشرافي.

التنازل عن الرقابة التحريرية - التخلي عن الرقابة والسماح للآخرين بممارسة الرقابة التحريرية أو النفوذ التحريري.

التسجيل غير المعلن عنه - عندما لا يعي الشخص أنه يتم تسجيله.

سحب الموافقة - عندما يغير شخص ما رأيه بشأن المشاركة في برنامج إذاعي.